قطعُ همزةِ الوَصْلِ في الدَّرْج

(مواضعه ، علله ، أحكامه ، وظائفه)

الدكتور/مؤمن بن صبري غنام
كلية المعلمات بالرياض

المقدمة :

الحمـــد لله ، والصـــلاة والسلام على رسول الله ، اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علماً نافعاً ، وعملاً صالحاً متقبلاً . آمين .

وبعد ، فالحديث عن قَطْعِ همزة الوصل متناثرٌ في كتب اللغة والنحو والضرورة الشعرية وغيرها ، ولم أعلم أحداً جمعه في بحثٍ مستقل ، على أني وقفت على أبحاث ورسائل خَصَّها أصحابها للحديث عن الهمزة [1] ، ولكن لم يكن ثَمَّ حديثٌ مجموع عن قطع همزة الوصل . ولأهمية هذا الموضوع نطقاً وكتابةً ، وما نلحظه من اضطراب بعض الكتاب والمحققين في رسمها مقطوعة حيث يجب أن توصل ، أو وصلها حيث يجب أن تُقطع ، رأيت أنه من المفيد أنْ أجمعَ مواضعه ، وأبحثَ عن علله ، وأُبيِّن أحكامه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ؛ هادفاً إلى تجلية هذا الموضوع للكُتَّاب والباحثين . وقد جاءت مباحثه على النحو الآتي :

المبحث الأول : قطع همزة (أل) وفيه مسائل :

المسألة الأولى : قطع همزة الوصل في لفظ الجلالة :

أولاً : قطع همزة الوصل في نداء لفظ الجلالة (يا ألله)

ثانيًا : قطع همزة الوصل في القسم : (أفألله؟) و(فألله؟) و (لا ، ها ألله ذا) .

المسألة الثانية : قطع همزة الوصل في التَّذَكُّر .

المسألة الثالثة : قطع همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام . ويلحق بها (ايمن)

---

(١) مثل (الهمزة في اللغة العربية) رسالة علمية منشورة لخالدية البياع ، و(الهمزة مشكلاتها وعلاجها) لأحمد شوقي النجار ، ومشكلة الهمزة العربية ، للدكتور رمضان عبدالتواب .

المسألة الرابعة : قطع همزة (ألبتة) [1].

المبحث الثاني : قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في الأعلام المنقولة من أفعال مبدوءة بهمزة وصل .

المسألة الثانية : في الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل .

المسألة الثالثة : في الأعلام المنقولة من حرف معنى مبدوء بهمزة وصل .

المسألة الرابعة : في الأعلام المنقولة من حروف المعجم الساكنة المنطوق بها .

المسألة الخامسة : في الأعلام المنقولة من جمل محكية مبدوءة بهمزة وصل .

المبحث الثالث : قطع همزة الوصل بعد الساكن .

المبحث الرابع : قطع همزة الوصل في (أسطاع) .

المبحث الخامس : قطع همزة الوصل في الضرورة الشعرية .

المبحث السادس : قطع همزة الوصل في لغة لبعض العرب .

ثم أتبعت ذلك بخاتمة بينت فيها وظائف قطع همزة الوصل .

والله أسأل أنْ يوفقني لإتمام هذا البحث على خير وجهٍ ، ويجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يغفر الزلل ، ويسد الخلل . عليه توكلت ، وإليه أُنيب ، وصلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

---

(١) بقي من مسائل (أل) ثلاثة مواضع : إذا نُقلت إلى العلمية ، وللضرورة الشعرية ، وبعد الساكن . وستأتي هذه في مواضعها من هذا البحث إن شاء الله .

تمهيد : همزة الوصل ومواضعها :

همزة الوصل [1] تدخل في أوائل بعض الكلم ؛ توَصُّلاً إلى النطق بالساكن ، وهَرباً من الابتداء به [2] ، فهي تَثْبُتُ نُطقاً في ابتداء الكلام، وتسقطُ في دَرْجِه [3] ولها مواضعُ معلومةٌ في الأفعال والأسماء وفي حرفٍ واحدٍ . فالأصل فيها أن تدخلَ على الأفعال دون الأسماء ، يقول سيبويه : " لأن الأسماء لا تكون بألف وصلٍ " [4] . أما الأفعـــال التي تدخل عليها همزة الوصل فهي التي سكنت أوائلها [5]، وهي [6]:

١- الفعل الماضي إذا تجاوزت عِدَّتُه أربعةَ أحرف سكن أولها نحو : انْطَلَقَ ، واسْتَخرجَ ، واحْمَرَّ ، واصْفارَّ .

٢- الأمر من كل فعلٍ انفتح فيه حرف المضارعة ، وسكن ما بعده ، نحو : يَضْرِبُ ، ويَقْتلُ ، ويَنْطلق ، فالأمر منها : اِضْرِبْ ، اُقْتُلْ، اِنْطَلِقْ .

٣- وأما الأسماءُ التي تدخلها همزة الوصل فنوعان :

---

(١) نقل ابن خالويه في الألفات ٢٦ أنها همزة باتفاق البصريين والكوفيين ، وإنما يُعَبر عنها بالألف تقريباً على المتعلم . ونقل المالقي في ذلك خلافًا . ينظر رصف المباني ١٢٩ .

(٢) ينظر : الأصول ٣٦٧/٢ ، والمنصف ٥٣/١، وسر الصناعة ١/ ١١٢، وشرح الشافية ٢٦١/٢ . وقد جمع ابن خالويه ثلاثة مواضع تدخل فيها همزة الوصل على متحرك . انظر : ليس في كلام العرب ٨٩، ٩٠، ٣٤٨ .

(٣) ينظر : التكملة ١٦، واللباب ١٩١/٢، وشرح الشافية ٢٦٥/٢، ٢٦٦، والتذييل ٢٢٦/٣.

(٤) الكتاب ١٩٨/٣، وينظر : شرحه للسيرافي ٨٠/٤-أ، وسر الصناعة، ١١١/١، وسيأتي تفسير ذلك وتعليله للسيرافي في موضعه من المبحث الثاني إن شاء الله .

(٥) المنصف ٥٣/١ وانظر فيه تعليل تسكين أوائل تلك الأفعال .

(٦) ينظر في ذلك : المنصف ٥٣/١-٦٥، وسر الصناعة ١١٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦٤، ورصف المباني ١٣٠ .

أحدهما : قياسيٌّ [1]، وهو مصادر الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة وصل ، إذا كانت في المصدر فهي همزة وصل ، نحو : انْطِلاق واسْتخراج واحْمرار واصْفيرار

وقد دخلت عليها همزة الوصل حَملاً لها على أفعالها [2]، و" طلباً للمناسبة ؛ لأن المصدرَ تابعٌ للفعل صحةً واعتلالاً وعملاً على الأظهر " [3].

والآخر : سماعي : في عشرة أسماء معدودة ، من غير المصادر ، هي : ابن ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وابنم ، وايْمُن . وعلة دخول همزة الوصل في هذه الأسماء العشرة أنها " لَمَّا نُهِكَت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقُّه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال ؛ فلحقَتْها همزة الوصل عوضًا من المحذوف " [4].

وأما الحرف[5] المشتمل على همزة وصل فهو (أَلْ) [6]، سواء كانت للتعريف، أم زائـــدة ، أم خرجت عن حرفيتها إلى الاسم الموصول ، نحـــو : الغلام، القائم .

---

(١) في التقسيم إلى قياسي وسماعي انظر : شرح الشافية ٢/٢٥١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٣٠٨-١٣٠٩ .

(٢) ينظر : المنصف ١/٦٥ وقال الرضي في شرح الشافية ٢/٢٦٠ : " وألحقوا بالأفعال التي في أوائلها همزة وصل مصادرَها " .

(٣) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٣٠٩ .

(٤) شرح الشافية ٢/٢٥٢، وينظر: المنصف ١/٥٧، ٦٤ .

(٥) آثر ابن فارس في الصاحبي ١٣٠ مصطلح (الأداة) ليشمل (أل) الموصولة فيما يبدو لي . وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٤٦٥ : " وأل موصولة كانت أو مُعَرِّفةً أو زائدة " .

(٦) مذهب جمهور النحويين أنّ همزةَ (أل) همزة وصل ، ونُقِلَ في كثير من كتب النحو أنّ الخليل ذهب إلى أنّ همزتها همزة قطع . انظر مثلاً : شرح التسهيل ١/٣٥٢، والجنى الداني ١٩٣، ورصف =

وقد دخلت همزة الوصل على (أَلْ) لسكون اللام [1]، أو هو حرف بُني على همزة الوصل في أصل وضعه [2].

أخلُص مما سبق إلى أنَّ همزة الوصل حرف زائد على بنية الكلمة يدخل على ما سكن أوله من الكلم ؛ لكي لا يُبتدأ بساكن ، وأنها تثبت في الابتداء ، أي تُقطع في حالة النطق، وتسقط حين الدَّرْج ، فلا يُنطق بها . وقطع همزة الوصل في الابتداء هو الأصل فيها ، وهو الموضع المعهود الذي لايخفى ، ولكننا وجدنا هذه الهمزة قد خرجت عن أصلها في بعض المواضع ، فقُطِعَت دَرْجاً وابتداءً ، نُطقاً وخَطاً ، فما المواضع التي تُقطَعُ فيها همزة الوصل؟ ولِمَ قُطِعَت في هذه المواضع ؟ وما حُكم قَطْعِها في كل موضع منها ؟ هذا ما سنتبينه فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

* * *

=المباني ١٥١، ١٣١وشرح الأشموني ١/١٧٧ . وقد نقل السيرافي في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٧ وأبوحيان في التذييل ٣/٢٢٣ أنَّ هذا مذهب ابن كيسان . وفي الموفقي لابن كيسان ١١٨ صَرَّحَ أنَّ ألف (أل) ألف وصل . وخَلَص أبو حيان إلى أنَّ مذهبَ الخليل وسيبويه واحد وهو أنَّ (أل) حرفٌ ثُنائِيُّ الوضع بُنِيَ على همزة الوصل ولام ساكنة . انظر : التذييل ٣/٢٢١-٢٢٢ . وأما ما نسبه معظم النحويين إلى الخليل فوهم مبني على ما نقله سيبويه في الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/ ١٤٨ عن الخليل من تشبيهه (أل) بـ (قد) ، في كونها حرفًا يُفصل ويستقل .

(١) سر الصناعة ١/١١٥، وانظر ٣٤٦ .

(٢) وهذا رأي الخليل ، خلافًا لما اشتُهِرَ عنه من أنها همزة قطع في الأصل . التذييل ٣/٢٢٢ . وانظر الحاشية التي قبل السابقة .

المبحث الأول :قطع همزة الوصل في (أل) ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : قطع همزة الوصل في لفظ الجلالة :

أولاً : قطع همزة الوصل في نداء لفظ الجلالة (يا ألله) :

قبل أن نتحدث عن قطع الهمزة من لفظ الجلالة هنا ، لا بُدَّ أن نَعْرِضَ لمسألة ندائه من حيث الجوازُ وعدمه ؛ لكونه اسماً محلى بـــ (أل)، ، ونداء ما فيه (أل) مسألة خلافية .

ولا إشكال في ندائه عند الكوفيين ، فهم يجيزون نداء المحلى بـــ (أل) مباشرة مطلقاً[1]. ولكن الإشكال هنا عند البصريين الذين يمنعون نداء ما فيه (أل) مباشرة [2]. وقد سُمِع واشتُهِرَ نداء لفظ الجلالة : (يا ألله) ، لا يُنكر ذلك أحد ، بل الإجماع قائم على جوازه [3]. فما تعليل البصريين لذلك ؟

علة ذلك عندهم لزوم الألف واللام لهذا الاسم لا يفارقانه ، حتى نُزِّلا منزلةَ الحرف الأصلي من الكلمة ، مع كثرة استعماله وذِكره في الكلام ، ونحن نعلم أنّ كثرة الاستعمال علة معتمدة في كثير من أبواب العربية [4] ، قـــال سيبويه (ت١٨٠هـــ) : "واعلم أنه لا يجوز لك أن تناديَ اسماً فيه الألف واللام ألبتةَ ، إلا أنهم قد قالوا : (يا ألله اغفر لنا) ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف

---

(١) الإنصاف ٣٣٥/١، والتبيين ٤٤٤، وائتلاف النصرة ٤٦ .

(٢) نفسها .

(٣) الكتاب ١١٥/٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٧٥، ٤٠٠، والمقتضب ٣٨٨/١، وشرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٦٤٣، والإنصاف ٣٧٧/١، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٥٧، والمستوفى ٣٣٥/١، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/١/١، والمساعد ٥٠٩/٢، وشرح التصريح ١٧٢/٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٤٥ .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٠٤/٢

واللام لا يفارقانه ، وكَثُرَ في كلامهم ، فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ... "[1] .

وسبب هذا اللزومِ وقوعُ الألف واللام موقع حرف أصلي حُذِفَ وصارا عِوضاً عنه ، وهذا مبني على أنَّ أصل لفظ الجلالة (إله) على (فِعال) في أحد قَولَي سيبويه ، حُذِفت الهمزة التي هي فاء الكلمة [2] وعُوِّضَ عنها الألف واللام ، وفي ذلك يقول سيبويه : "... وكأن الاسمَ ـ والله أعلم ـ (إله) ، فلما أُدخِلَ فيه الألف واللام حذفوا الألف[3]، وصارت الألف واللام خَلَفاً منها . فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف " [4].

وقد وضَّح السيرافي (ت٣٦٨هـ) كيف آلَ اللفظُ إلى (الله) ، فقال : "وأصل اسم الله تعالى كأنه (إله) ، ثم تدخل عليه الألف واللام فيصير : (الإلاه) ، ثم تُلَيَّنُ الهمزة فَتُلْقى حركتها على لام التعريف ، وتسقط هي[5] فيصير : (اَلِلاه) ، ثم تُدغَمُ[6] اللام في اللام فيصير (الله) ، وتصير الألف واللام عِوضاً من الهمزة المحذوفة ..."[7].

---

(١) الكتاب ١٩٥/٢ .

(٢) وهو حذف على غير قياس . الإغفال ٣/ب مخطوط .

(٣) يريد : الهمزة التي هي فاء الكلمة .

(٤) الكتاب ١٩٥/٢، وينظر : المقتضب ٣٨٨/١، والإغفال ٣-ب مخطوط ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ٢٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٧/٢ .

(٥) يريد الهمزة فاء الكلمة .

(٦) والإدغام يقتضي تسكين اللام الأولى .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٤٢/٣-أ-ب مخطوط ، وينظر : النكت ٥٤٦:١-٥٤٧، والمقتضب ١/ ٣٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٢/٥، والمخصص ١٣٦/١٧، وأمالي ابن الشجري=

وليس المراد من كون (أل) عوضاً أنها دخلت لهذا الغرض بعد أن لم تكن في اللفظ ، بل المراد أنها خُلِعَ منها معنى التعريف في حال النداء ، ومَحَضوها للتعويض [1]. والدليل على ذلك أن هذا الاسم لا يُستعمل بدون (أل) إنْ في النداء وإنْ في غيره .

ومن العلماء مَن علل جواز نداء لفظ الجلالة بأنّ هذا شيء اختصَّ به هذا الاسم الكريم، كالباقولي (ت٥٤٣هـ)[2]، وأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)[3] ، وابن بري (ت٥٨٢هـ) [4]. وهذا الأولى فيما يبدو لي ؛ لأن هذا الاسم العظيم لم يأتِ نداؤه على الأصل فيما هو محلى بـ (أل) ، فلم يقولوا ، ولا يجوز أن يقولوا : (يا أيُّها الله) ؛ " لأنّ الإلهية التي تدل عليها لفظة (الله) ليس بمعنى يجوز أن يشترك فيه ، و لا في التوهم فيصح أن يوصف به " [5] .

هذا عن جواز نداء اسم الله تعالى . وقد ثبت قطع همزة الوصل فيه ، نصَّ على ذلك سيبويه (ت١٨٠هـ) [6]، وحكاه الفراء (ت٢٠٧هـ)[7]، و حكى ثعلب (ت٢٩١هـ) اللغتين عن العرب [8]، ونص أبوعلي الفارسي (ت٣٧٧هـ) على

= ١٩٤/٢، ١٩٥، والإنصاف ٣٩٩/١، وأسرار العربية ٢٣١، والتبيين ٤٤٧، وشرح المفصل ٢ /٩، والخزانة ٢٨١/٢ .

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٩/٢ .

(٢) شرح اللمع ٦٢٣/٢ .

(٣) أسرار العربية ٢٣١

(٤) اللسان (أله) .

(٥) المستوفى ٣٣٥/١ .

(٦) الكتاب ١١٥/٢، ٢٧٥، ٤٠٠ .

(٧) معاني القرآن ٢٠٣/١، وينظر : اللسان (أله) .

(٨) المحكم لابن سيده ٢٥٩/٤، واللسان (أله) .

القطع [1]، وابن الشجري (ت٥٤٢هـ) [2]، ورُوِيَ في ذلك شاهد من الرجز ، وهو قوله :

مُباركٌ هو ومَن سَمَّاهُ على اسمك اللهُمَّ يا أللهُ [3]

فلمَ قُطِعَت همزة الوصل فيه ؟

وقفت في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول : وبه قال سيبويه (ت١٨٠هـ) ، وتبعه السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، وأبوالحسن الوراق (ت٣٨١هـ) ، والرضي (ت٦٨٦هـ) ، وهو أنه لما خرج عن أصله في النداء ، خولف به في همزة الوصل فقُطِعَت :

وذلك أنه خالف ما هو الأصل في نداء المحلى بـ (أل) ، فنودي مباشرة دون (أيُّها) فخالفوا الأصل فيما همزته للوصل فقطعوها منه فقالوا : (يا أللهُ) ، قال سيبويه : " ... كأنهم حين قالوا (يا أللهُ) ، فخالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يَصِلوا ألفه وأثبتوها " [4]. فقد وقع هذا القطع حين النداء للمخالفة الحاصلة في النداء ، قال السيرافي موضحاً كلام سيبويه السابق : " ... فلما اضطرهم الأمرُ إلى ندائه خالفوا بلفظه لفظَ ما يُنادى مما فيه الألف واللام للتعريف ؛ فقطعوا الألف ، فصار في اللفظ كأنّ الألف واللام فيه أصليتان ... " [5]. إذن فالتغيير في النداء جَرَّأهم على التغيير في الهمزة ، وهذا متفق مع أصلهم : (التغيير يأنَسُ

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ٣٤٠/١ . وقال الرضي في شرح الكافية ٤٥٧/١/١ : " وحكى أبو علي: يا الله ، بالوصل على الأصل " ولم يزد على ذلك . ونقل محققه في الحاشية عن المباحث الكاملية أن أبا علي حكى اللغتين الوصل والقطع في التذكرة .

(٢) أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والإنصاف ٣٣٩/١، والمساعد ٥٠٩/٢ . ولم أقف على قائل الرجز .

(٤) الكتاب ١١٥/٢

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢١٦/٢-أ .

بالتغيير)[1] . فتغيير الاسم عن المعهود في نداء المحلى بـــ (أل) شَجَّعهم على قطع همزته ، وهذا القطع قد أدى إلى شبه الحرف الزائد (أل) بالأصلي ، وهو الهمزة المحذوفة التي هي فاء الكلمة ، ويقوي هذا الشبه أن (أل) عوض عن الهمزة على وجه اللزوم ، يقول أبو الحسن الوراق (ت٣٨١هـــ) : " واعلم أنك إذا ناديته تعالى قَطَعتَ ألفه : (يا أللهُ اغفر لي) ، وإنما قَطَعتَ الألف لتَدُلَّ بقطعها أنها في هذا الموضع قد خالفت سائر ما فيه الألف واللام ، لأن هذا اسم قد نودي نداء ما فيه الألف واللام أصليةً ، فوجب أن يؤتى بلفظها على لفظ الألف واللام الأصلية ليطابق لفظُها الحكمَ الذي اختصت به إن شاء الله " [2].

وعلى ذلك قول الرضي (ت٦٨٦هـــ) : " والأكثر في (يا أللهُ) قطع الهمزة ؛ وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ؛ حتى لا يُستكره اجتماع (يا) واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدرج ، إذ همزة اللام المُعَرِّفة همزة وصل " [3].

القول الثاني : توهُّم أصالة همزة (أل) ، أو تشبيهها بالأصلية وتنزيلها منزلتها ، لوقوعها موقعَها مع الملازمة : وهما قولان متقاربان ؛ ولذا جعلتهما في موضع معاً ، وقد ذهب الفراء إلى التوهم ، وذهب أبو البركات الأنباري ، والفَرُّخان إلى التشبيه بالأصلية . قال الفراء (ت٢٠٧هـــ) في أثناء حديثه عن تركيب

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٢٦/١ .

(٢) علل النحو ٣٤٣ .

(٣) شرح الكافية ٤٥٦/١/١ . ويُنظر : المقتصد ٧٥٨/٢ – ٧٥٩ . فقد نبه إلى أن الألف واللام في (يا أللهُ) ليسا على حالهما في سائر الكلام ، فهما هنا عوض محض وليسا للتعريف ، قال : " فإن قلت : فكيف لم تقطع الهمزة في غير النداء مع قولك إن الألف واللام عوض ... فالجواب أنهم لم يجعلوا الألف واللام في غير النداء عوضاً من الفاء المحذوف فقط ، وإنما جعلوهما عوضاً مع إفادتهما التعريف الذي يكون في سائر الكلام ... " .

(اللهم) : " ومِنَ العرب مَن يقول إذا طرحَ الميم : يا أللهُ اغفر لي ، ويا اللهُ اغفر لي ، فيهمزون ألفها ويحذفونها . فمَن حذفَها فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام ، مثل (الحارث) من الأسماء ، ومَن همزَها تَوَهَّمَ أنها من الحرف[1] ، إذ كانت لا تسقط منه ، أنشدني بعضهم :

مُباركٌ هو ومَن سَمَّاهُ على اسمِكَ اللهُمَّ يا أللهُ " [2].

فالذي أدى إلى قطع همزة الوصل على هذا القول هو توهم أصالتها ، أو تشبيهها بالأصلية ، بسبب وقوعها موقعها ، ثم عُدَّ هذا القطع دليلاً على هذا الشبه بينهما ، يقول أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) : " ولو كانت الهمزةَ التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة ، فلما جاز فيها هاهنا القطع دَلَّ على أنها نزلت منزلة حرفٍ من نفس الكلمة " [3]. وقال الفرُّخان (ت ق٧هـ) : " ومع هذا فإنهم لم يقولوا (يا أللهُ) إلا بعد أن نزلوا الألف واللام فيه منزلة الأصيلة من الحروف ، يدلك على ذلك قطعهم الهمزة" [4].

وقد يُقال : إنّ توهم الأصالة أو الشبه حاصل في النداء وفي غيره ، فلمَ قُطِعت الهمزة في النداء وتُركت موصولة بدون النداء ؟

ولا أظن أن هذا يخفى على الفراء والأنباري والفرُّخان . فالذي يبدو لي هنا أن هؤلاء قد اكتفوا بجزء العلة من القول الأول ، قولِ سيبويه ، بدليل أنّ القائلين به قالوا بالتشابه ، كما في كلام السيرافي السابق ، ولكن بعد أن ذكروا العلة الأساسية عندهم وهي أن التغيير في النداء أدى إلى التغيير في الهمزة ،

---

(١) يريد من أصل الكلمة .

(٢) معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٣) الإنصاف ٣٣٩/١، وينظر : ائتلاف النصرة ٤٦ .

(٤) المستوفى ٣٣٥/١ .

والتغيير في الهمزة أدى إلى التشابه ، فاكتفى هؤلاء بالجزء الأخير من العلة ، فقال الفراء بالتوهم ، وقال الأنباري والفرُّخان بتشبيه همزة (أل) بالأصلية وتنزيلها منزلتها . والله أعلم .

القول الثالث : أنّ قطعَ الهمزة من لفظ الجلالة حين النداء إنما وقع للدلالة على أنّ (أل) عِوض عن الهمزة الأصلية المحذوفة من (إله) : وهو قول أبي علي الفارسي وكثير من النحويين . قال أبو علي (ت٣٧٧هـ) بعد ذِكره أنّ (أل) عوض من الهمزة : " وأما الدلالة على أنها عوضٌ فاستجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم[1] والنداء ، وذلك قولهم : (أفألله لَتَفْعَلَنَّ؟) و (يا ألله اغفر لي) ، ألا ترى أنها لو كانت غير عِوض لم تثبُت كما لم تثبت في غير هذا الاسم ، فلما قُطعت هنا واستجيز ذلك فيها ، ولم يستجز في غيرها من الهمزات الموصولة ، علمنا أن ذلك لمعنى اختصت به ليس في غيرها ، ولا شيءَ أولى بذلك المعنى من أن يكون العوضَ من الحرف المحذوف الذي هو الفاء "[2] . وفي ذلك يقول الثمانيني (ت٤٤٢هـ) : " والذي يدل على أنّ الألف واللام قد صارتا عِوضاً من الهمزة المحذوفة أنهم يقطعون همزة الوصل في هذا الاسم، فيقولون : (يا ألله اغفر لي) . وإنما قطعوا همزة الوصل عن هذا لِيَدُلُّوا على أنها قد صارت عوضاً من همزة قطع "[3] ، وقال ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) معللاً القطع على لغة بعض العرب : " ... وبعض العرب يقطعون همزة لام التعريف منه في النداء ، فيقولون : (يا ألله) ؛ ليدلوا بقطعها على أن الألف واللام فيه عوض من همزة قطع ... "[4] .

---

(١) سيأتي الحديث عن القسم بعد الفراغ من الحديث عن النداء إن شاء الله .

(٢) الإغفال ٣/ب مخطوط ، وينظر : الصحاح واللسان (أله) ، والمخصص ١٣٨/١٧-١٣٩ .

(٣) شرح التصريف ٣٩٩ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢ .

وعلى ذلك كثير من النحويين [1].

ولا يخفى أن هذا القول مبني على أن هذا الاسم أصله (فِعال) حُذفت فاؤه ، وعوض عنها (أل) ، ثم استدلوا على هذا التعويض بجواز قطع همزة الوصل حين النداء .

ولكن ما قيل في القول الثاني ينسحب على هذا القول أيضاً ، فإذا كان قطع همزة الوصل من (أل) في (يا ألله) للدلالة على أن (أل) عوض عن فاء الكلمة من (إله) ، فلم قُطِعَتْ في النداء والقسم دون غيرهما ، والتعويض واقع على كل حال ؟

والجواب عن ذلك ــ فيما يبدو لي ــ هو أنّ التغيير يأنَسُ بالتغيير ، فلمّا نُودي هذا الاسم على خلاف الأسماء التي فيها (أل) ، غُيِّرَ بقطع همزة الوصل منه . وبذلك يلتقي قول أبي علي مع قول سيبويه مع اختلاف في المسلك .

القول الرابع : أنّ قطع الهمزة في (يا ألله) من خصائص لفظ الجلالة ، بناءً منهم على أن لهذا الاسم خصائصَ ليست لغيره ، قال الزجاجي (٣٤٠هـ) : " ... وخُصَّ ببناءٍ لا يُشركُ فيه سواه ، ولا يَدَّعيه أحد " [2]، فهذا حكم عام ، أما عن قطع همزته ، فقد ذكر الباقولي (ت٥٤٣هـ) حين تحدث عن الجمع بين (يا) و(أل) في نداء لفظ الجلالة أن العرب قد خصت هذا الاسم بخمسة أشياء ، عَدَّ أولَها الجمعَ بين (يا) و (أل) في ندائه ، والثاني قطع همزته ، فقال : " والثاني : أنهم قطعوا همزة الوصل مع (الله) فقالوا : (يا ألله) و لم يقولوا (يا الله) ، كما قالوا :

---

(١) ينظر : الكشاف ٦/١، وأسرار العربية ٢٣١، وشرح الملوكي ٣٥٧، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤٣ والجنى الداني ١٩٩، والمساعد ٥٠٩/٢ .

(٢) اشتقاق أسماء الله ٣١، وينظر : حاشية الصبان ١٤٦/٣، وحاشية الخضري ١١٨/٢ .

(يا ابنَ فلان) ، و لم يقولوا : (يا إبنَ فلان) " [1]. وإلى ذلك ذهب العكبري فقال : " ... وقد اختَصَّ هذا الاسم بأشياء لا تجوز في غيره ... ومنها : قطع همزته في النداء ... " [2].

وهذا القول ينسجم وقولَ سيبويه الآخر في أصل اشتقاق لفظ الجلالة أنّه من (لاهَ يَلِيهُ لَيْهاً) فأصله (لاهٌ) [3]. وفي ذلك يقول الرضي : " وجَوّز سيبويه أن يكون (الله) من لاهَ يليه لَيهًا ، أي : استتر ، فيُقال في قطع همزته ، واجتماع اللام و(يا) : إنّ هذا اللفظ اختَصَّ بأشياءَ لا تجوز في غيره ، كاختصاص مُسَمّاه تعالى ... " [4]. وممن قال بهذه الخصوصية ابن أبي الربيع [5].

ولعل قول الجوهري (ت٣٩٣هـ) بقطع الهمزة للتفخيم ، مع التعليل بِنِيَّةِ الوقف ، يكون من هذا القبيل ، قال : " وقولهم (يا أللهُ) بقطع الهمزة ؛ إنما جاز لأنه يُنوى به الوقف على حرف النداء ؛ تفخيماً لهذا الاسم " [6]. لكننا نلمس في كلام الجوهري تعليلاً صوتياً لقطع همزة الوصل ، إذ إن النداء هنا في مقام الدعاء ، والدعاء يقتضي مد الصوت ، ولا يتحقق مَدُّ الصوت إلا إذا قُطِعَتْ همزة الوصل ؛ إذ وصلُها يؤدي إلى حذف ألف (يا) على وجهٍ . وهذا غير مراد في سياق الدعاء . وإثبات ألف (يا) في هذا السياق مع وصل الهمزة يؤدي إلى

---

(١) شرح اللمع ٦٢٤/٢ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٦/١، وينظر : التبيين ٤٤٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٩٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٥، ومجالس العلماء ٥٧، والإغفال ٣/أ مخطوط والصحاح (أله) و(ليه) ، والمخصص ١٣٨/١٧، وشرح الرضي ٤٥٧/١/١، وتفسير القرطبي ١٠٢/١، والبحر المحيط ١٤/١-١٥ .

(٤) شرح الرضي ٤٥٧/١/١ .

(٥) البسيط في شرح الجمل ٩٣٤/٢ .

(٦) الصحاح (ليه) .

التقاء الساكنين ، ألف (يا) ولام (أل) ؛ لذا فإن قطع همزة الوصل في مقام الدعاء هو الوجه ؛ لتحقيق التفخيم الذي نبه عليه الجوهري ، وخروجاً من أن يلتقي ساكنان .

حكم قطع الهمزة من لفظ الجلالة حين النداء :

كل النصوص السابقة تدل على الجواز ، إلا نصاً واحداً منها يدل على وجوب قطع الهمزة في هذا الموضع، وهو قول الباقولي: " ولم يقولوا يا الله " [1] يريد بهمزة الوصل. وهناك نصوص أخرى تدل على الجواز لم نذكرها [2] اكتفاء بما سبق .

فالراجح هو جواز قطع الهمزة من لفظ الجلالة وجواز وصلها لأمرين :

أحدهما : السماع ، الذي أشرنا إليه في مطلع حديثنا عن هذه المسألة .

والآخر : قول جمهور العلماء بالجواز .

وقد علل الرُّعَينيُّ (ت٧٧٩هـ) وَجهَي الجواز بقوله: " وإذا قلت : (يا ألله) ، فلك قَطع الهمزة ؛ نظراً إلى أنّ الألف واللام صارت من نفس الكلمة ، ولك وصلها ؛ نظراً إلى أصلها من كونها همزة وصل " [3]. ولعل الرعيني قد أفاد ذلك من كلام الفراء السابق ذكره : " ... فمَن حذفَها فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام ، مثل (الحارث) من الأسماء، ومَن همزَها تَوَهَّمَ أنها من الحرف ... "

وأفاد أبو حيان أنّ القطع جائز ، لكنه شُذوذ في القياس [4].

---

(١) شرح اللمع ٦٢٤/٢ وقد سبق .

(٢) ينظر مثلاً : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٠٧/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٧١، وحاشية العليمي على شرح التصريح ١٤٩/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معط للرعيني ، السفر السابع ٦٣١ (رسالة دكتوراه) .

(٤) التذييل ٢٢٦/٣ .

ولئن كان القطع شاذاً قياساً فإنه مُطَّرِدٌ استعمالاً ، وهو المختار عندي ؛ لأمرين :

أحدهما : لما فيه من فائدة الدلالة على التعويض كما في القول الثالث ، والخصوصية كما في القول الرابع ، مع ما يؤديه من وظيفة صوتية .

والآخر : نص بعض العلماء على أن القطع أعرف وأكثر ، قال الجرجاني (ت٤٧١هـ) : " ... فقطعوا همزة الوصل عند النداء حتى لم يُقَلْ : يا الله ، في الأعرف " [١]. وسبق قول الرضي : " والأكثر في (يا ألله) قطع الهمزة " .

ثانياً : قطع همزة الوصل في القسم : (أفألله؟) و(فألله؟) و (لا ، ها ألله ذا) :

وهذه تراكيب مسموعٌ فيها قطع همزة الوصل ، فما تعليل ذلك ؟ وما حكمه ؟

تركيب : أفألله ، وفألله :

تُقطعُ همزة الوصل من لفظ الجلالة في القسم ، بعد فاء العطف[٢] ، التي قبلها همزة استفهام ، وذلك في تركيب : (أفألله ؟) ، وفي تعليل ذلك وقفت على قولين :

أحدهما : أنّ همزة الوصل من لفظ الجلالة في (أفألله؟) قُطعت عِوَضاً عن واو القسم المحذوفة . وهو مذهب سيبويه والمبرد ، قال سيبويه في باب (ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو) : " ... وقَد تُعاقِبُ ألفُ اللام حرفَ القسم ، كما عاقبته ألفُ الاستفهام ، و (ها) [٣] ؛ فتظهرُ في ذلك الموضع الذي يسقطُ في جميع ما هو مثله ؛ للمعاقبة ، وذلك قولك : (أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ ؟) [٤].

---

(١) المقتصد ٧٥٧/٢ .

(٢) هذا ما ذهب إليه السيرافي والرضي ، كما سيأتي ، ومذهب الأخفش أن الفاء زائدة . انظر : شرح الرضي ١١٩٥/٢/٢ .

(٣) تحدث سيبويه قبل هذا الموضع مباشرة عن حذف واو القسم والتعويض عنها بهمزة الاستفهام ، أو بـ (ها) ، في مثل : آللهِ؟ و إي ها الله ذا .

(٤) الكتاب ٥٠٠/٣ .

ثم تابع مؤكداً أن قطعَ الهمزة هنا عوض عن واو القسم المحذوفة ، فقال : " ألا ترى أنك إن قلت : (أَفَوَاللهِ ؟) لم تَثْبُت ؟ " [1]. يريد : لا تَثْبُتُ همزة القطع ؛ لأنها عِوَضٌ عن سقوط واو القسم ؛ فإذا ظهرت واو القسم فلا تُقطعُ الهمزة ؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان ، على ما هو مشهور في أصول النحويين [2].

ولقد جلّى السيرافي كلام سيبويه السابق ، ووضح التركيب الذي تحدث عنه سيبويه ، بقوله : " ... ومن ذلك قولهم : (أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ ؟) ، بقطع ألف الوصل في اسم الله ، وقبل الفاء ألف الاستفهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل عوض من الواو ، ولو جاء بالواو لسقطت ألف الوصل وقال : أَفَوَاللهِ ؟ " [3].

ثم بَيَّن السيرافي كيفية استعمال هذا الأسلوب في السياق قائلاً : " وإنما يكون هذا إذا قال قائل لآخر : أَبِعتَ دارَك ؟ فقال له : نعم ، فقال له السائل : أَفَأَللهِ لقد كان ذلك ؟ فالألف للاستفهام ، والفاء للعطف ، وقَطعُ ألف الوصل للعوض " [4].

وتبع المبردُ (ت٢٨٦هـ) سيبويه في ذلك فقال : " ... وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جُعِلَت عِوضاً ، فثبتت ، ولم تُحذف ، كما ثبتت مع ألف الاستفهام [5]، وذلك قولك : (أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ؟) " [6]. وتبعهما ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) [7].

---

(١) الكتاب ٥٠٠/٣، وينظر : الأصول ٤٣٢/١ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٠٦/١ .

(٣) شرح الكتاب ٢٣٤/٤-ب مخطوط . وينظر : النكت ٩٥٦/٢، والمخصص١١٣/٣١، ١١٤، وشرح الرضي ١١٩٥/٢/٢ .

(٤) نفسها ، وينظر : البسيط ٩٣٣/٢ .

(٥) سيأتي الحديث عن قطع همزة الوصل بعد همزة الاستفهام في المسألة الرابعة إن شاء الله .

(٦) المقتضب ٣٢٣/٢، وينظر : المساعد ٣٠٧/٢ .

(٧) شرح المفصل ١٠٦/٩ .

وقد عَدَّ بعضُ العلماء قَطعَ همزة الوصل في (أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ ؟) عِوضاً عن واو القسم من خصائص لفظ الجلالة ، قال ابن عُصفور (ت٦٦٩هـ) : " وإذا حذفت حرف القسم فلا يخلو أن يُعَوَّضَ[1] منه شيءٌ أو لا يُعَوَّض ، فإن عُوِّضَ منه شيءٌ لم يجز إلا الخفض ؛ لأنّ العوض يجري مجرى المُعَوَّض منه ، والعوض (ها) التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل . إلا أنّ العرب لم تجعل العوض إلا في اسم الله تعالى ، نحو : (ها اللهِ لأَقومَنَّ) و(أَفَأَللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ ؟) و (آللهِ [2] لَيَخرجَنَّ عمرٌو ؟) "[3]. وقال الرضي (ت٦٨٦هـ) : " ويختصُّ لفظ (الله) بتعويض (ها) أو همزة الاستفهام من الجارِّ ، وكذا يُعَوَّضُ من الجارِّ فيها قطعُ همزة (الله) في الدَّرج ، فكـأنها حُذفت للدرج ثم رُدَّت عِوضاً من الحرف "[4] . وقد نص على هذه الخصوصية كثير من العلماء [5].

القول الآخر : لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) حيث ذهب إلى أنّ قطع همزة الوصل في تركيب (أَفَأَللهِ ؟) للدلالة على كون (أل) عوضاً من همزة (إله) المحذوفة ، كقوله في (يا أللهَ) تماماً [6].

ولامانع من قطع الهمزة مع الفاء وحدها دون أن تسبقها همزة الاستفهام ، على ما سبق من التعويض عن واو القسم ، قال السيرافي (ت٣٦٨هـ) : " ولو أدخل الفاء من غير استفهام لجاز أن يقول : (فَأَللهِ لقد كان ذلك) إذا لم تستفهم " [7].

---

(١) في المطبوع : (تُعَوض) في الموضعين .

(٢) في المطبوع : (وا أللهِ) .

(٣) شرح الجمل ٥٣١/١-٥٣٢ .

(٤) شرح الرضي ١١٩٣/٢/٢

(٥) ينظر : المفصل ٤١٥، واللباب ٣٣٦/١، وشرح المفصل ١٠٦/٩، وشرح الكافية الشافية ٨٦٥/٢، والبسيط ٩٣٤/٢، والمساعد ٣٠٧/٢ .

(٦) ينظر فيما سبق : المسألة الأولى ، القول الثالث .

(٧) شرح الكتاب ٢٣٤/٤-ب ، وينظر : شرح الرضي على الكافية ١١٩٥/٢/٢ .

مِمَّ عُوِّضَ بقطع الهمزة في (أَفَأَللهِ؟) ؟ :

وَضَح مما سبق أنّ مذهب جمهور العلماء هو أنّ التعويض بقطع الهمزة إنما هو عن واو القسم . وذكر ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية أنّ قطعَ الهمزة تعويض عن تاء القسم[1]. وفي موضع آخر لم يُخصص المحذوف بتاء أو باء أو واو ، بل ذكر أنه قد يحذف الجارُّ ويبقى عمله في لفظ (الله) خاصة ، ثم يعوض عنه أو لا يُعوض [2]. وفي شرح التسهيل أفاد أنّ التعويض عن الجار الذي هو الباء [3]. وجعل الرضي الحكم عاماً دون تعيين حرفٍ مُعَوَّضٍ عنه بعَينه ، فقال : " ويختصُّ لفظ (الله) بتعويض (ها) ، أو همزة الاستفهام من الجارِّ ، وكذا يُعَوَّضُ من الجارِّ فيها قطع همزة (الله) في الدَّرج " [4].

من هذا يبدو لي أنه لا مانع من أن يكون المحذوف المعوض عنه هو الواو ، أو التاء ، أو الباء ؛ لأن المشهور أن الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدلٌ منها ، والتاء بدلٌ من الواو [5]. أما ما غلب في حديث جمهور النحاة أن التعويض بقطع الهمزة وقع عن واو القسم ؛ فلأن الواو أكثر استعمالاً فيما يظهر لي ، و " لا يَبعُدُ أن يكثرَ الفرعُ ويقلّ الأصل بِضَربٍ من التأويل " [6].

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٨٦٠-٨٦١، ٨٦٨ .

(٣) شرح التسهيل ٣/١٩٩، والمساعد ٢/٣٠٧ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/٢/١١٩٣ . وقد سبق هذا النص .

(٥) يُنظر في ذلك :المقتضب ٢/٣١٩، وسر الصناعة ١/١٢١ المفصل ٣٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٤ ، ٥٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٦٢، والمساعد ٢/٣٠٨، والأشباه والنظائر ٣/١٨٤، وينظر أيضًا ٢/٢٨١، ٢٨٢ .

(٦) الأشباه والنظائر ٣/٢٨١، ٢٨٢ .

حكم قطع همزة الوصل في تركيب (أَفَاللهِ؟) :

حديث النحاة فيما سبق يدل على لزوم القطع عوضاً عن واو القسم ، كما في كلام سيبويه والسيرافي والمبرد ، والذي يؤيد ذلك أنّ من أصول الصنعة أنّه " ما كان عِوضاً لا يحذف " [1].

و ذهب ابنُ مالك إلى أن التعويض عن حرف القسم كثير ، وعدم التعويض قليل ، قال في حديثه عن حذف تاء القسم والتعويض عنها : " وتُحذفُ جارَّةً بغير عِوَضٍ قليلاً ، وبِعِوَضٍ كثيراً ، والعوض إما همزة الاستفهام ممدودةً ، وإما قطع همزة الوصل ، وإما هاء ثابتة الألف وساقطتها ... " [2]. وذكر في موضع آخر أن بقاء عمل الجار ضعيف بلاتعويض عنه ، وغير ضعيف إن كان معوَّضاً عنه ، قال : " وقد يُحذف الجارُّ ويبقى عمله في (الله) خاصةً ، بِضَعفٍ ، إن كان الحذف بلا عوض ، وبغير ضَعفٍ ، إن كان بعوض "[3]. فأفهم كلامه أن القطع جائز ، لكنه أكثر ، وأقوى .

فالراجح في هذه المسألة وجوب قطع الهمزة من لفظ الجلالة في تركيب (أَفَاللهِ؟) ، ومثله (فَأَللهِ؟) ؛ فهو الظاهر من مذهب الجمهور ، ولأن القطع هنا عوضٌ ، والعوض لا يحذف .

تركيب : لا ، ها أللهِ ذا :

تناول تحليلَ هذا التركيب جمهرةٌ من العلماء ، منهم : سيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمبرد (ت٢٨٦هـ) ، والسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، وابن جني (ت٣٩٥هـ) ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٣٢٢/١

(٢) شرح الكافية الشافية ٨٦٥/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٦٠/٢-٨٦١ .

والزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ، والسيوطي (ت٩١١هـ) [١].

وأصل هذا التركيب - كما ذكروا - : (لا واللهِ هذا ما أقسم به) ، ثم قدموا (ها) وفصلوا بين حرف التنبيه (ها) والإشارة (ذا)[٢]، وجعلوا (ها) عِوضاً من واو القسم ، ولايجوز الجمع بينهما ؛ لأنهم غيروا لفظ الكلام وترتيبه [٣].

وقد أشار ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى أنّ قطع الهمزة لغة فيها ، دون أن يعلل ، قال : " ومن العرب من يقول : (هآ أللهِ) ـ بالمد والهمز ـو (هأَللهِ) ـ بهمزة دون مد ـ " [٤].

وقد وقفت على تعليل لقطع همزة الوصل في هذا الموضع ، للرضي (ت٦٨٦هـ) فقد نقل في هذا التركيب أربع لغات إحداهن بقطع همزة الوصل ، وهي هذه اللغة ، وإنما قُطعت " تنبيهاً على أنّ حق (ها) أن يكون مع (ذا) بعد (الله) ، فكأنّ الهمزة لم تقع في الدرج " [٥]. وبذلك يُقَرِّبُ الرضيُّ قطع الهمزة في هذا الموضع إلى الوجه القياسي المشهور وهو الابتداء . ولكن قُطِعَتِ

---

(١) ينظر : الكتاب ١٦٠/٢، ٣٠٢، ٥٠٣/٣، وشرحه للسيرافي ٩٧/٣-أ ، ٢٣٤/٤-ب، والمقتضب ٣٢١/٢ وسر الصناعة ١٣٣/١، والمفصل ٤١٥، وشرحه لابن يعيش ١٠٦/٩، والبسيط ٩٣٣/٢، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ١٨٥/٢ فما بعدها ، لكن ما جاء في عقود الزبرجد فيه سقط واضطراب ، وبعضه يغني عنه ما جاء في المصادر الأخرى المتقدمة عليه .

(٢) في هذه خلاف أهي (ذا) اسم الإشارة ، أم حرف الجواب (إذن) ؟ وقد تناول هذا الخلاف بما يغني د. محمود فجال في كتابه : السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ٤٥٣/٢ فما بعدها ، وخلص إلى أنّ الوجهين صحيحان روايةً وعربيةً .

(٣) ينظر : شرح السيرافي ٩٧/٣-أ ، و ٢٢/أ ، و٢٣٤/٤ـب . ونقله السيوطي في عقود الزبرجد ١٨٨/٢ عن أبي حاتم .

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٦٥/٢ . وينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٦٧ وعقود الزبرجد ١٨٧/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١١٩٣/٢/٢-١١٩٤ ، وينظر : عقود الزبرجد ١٨٩/٢ .

الهمزة في الرسم لِيُعلَمَ أنها مقطوعة نُطقاً في الأصل ؛ لأن الأصل فيها أن تكون في الابتداء ، ثم غُيِّرَت عن موضعها . فتحصل من قطع همزة الوصل في هذا الموضع فائدة التنبيه على أصل التركيب وأن الهمزة كانت في الابتداء .

المسألة الثانية : قطع همزة الوصل في التَّذَكُّر :

والمرادُ بالتذكر : أن يُلحِقَ المتكلم آخرَ كلامه مدة تُشعر باسترساله في الكلام [1] . وقد صرَّح بقطع الهمزة في هذا الموضع الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، إذ قال متحدثاً عن إثبات همزة الوصل في بعض المواضع : " ويُثبتونها في القسم ، والنداء ، والتَّذَكُّر ... وأما قولهم في التذكر : (أَلِي) فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نُزِّلا منزلة (قَد) " [2].

فالعلة – فيما يبدو لي – عند الأزهري تشبيه (أل) وهي حرف معنى ، بغيرها من حروف المعاني ، التي أحرفها كلها أصلية ، فشُبِّهت همزة الوصل لملازمتها هذا الموضع بالهمزة الأصلية فقُطِعَت . ولعل الأزهري قد أفاد هذا من تشبيه الخليل (أل) بـ (قد) في أنها حرف معنى مبني على حرفين من أحرف الهجاء لا ينفصل بعضهما عن بعض ، وفي كونه حرفَ معنى يُفصل عما بعده في الكلام ، دون أن يتحدث عن قطع همزته ، قال سيبويه : " وزَعم الخليل أن الألف واللام اللتين يُعرفون بهما حرف واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ... " [3]. واستدل الخليل على كون (أل) حرفًا ثُنائياً يُفصل بقول الشاعر :

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ بالشَّحم إنا قَد مَلِلْناه بَجَلْ

---

(١) حاشية العُليمي على شرح التصريح ١٤٩/١ .

(٢) شرح التصريح ١٤٩/١ .

(٣) الكتاب ٣٢٤/٣ . ومذهب الخليل هذا قد أوهم كثيرًا من النحاة بأنه يقول في همزة (أل) أنها همزة قطع . وليس كذلك بدليل ما بعده ، فليُنظر . ويُنظر توضيحه في التذييل ٢٢٠/٣-٢٢١ . وينظر في ما سبق حواشي التمهيد لهذا البحث .

" قال : هي ها هنا كقول الرجل وهو يتذكر : (قَدِي) ، فيقول : قَدْ فَعَل . ولا يُفعل مثل هذا - علمناه - بشيء من الحروف الموصولة . ويقول الرجل : ألي ، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و (سوف) لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يُفارقه ... " [1].

ويظهر لي سببٌ آخر - لا يستقل بنفسه[2] - اجتمع مع هذا في تقوية الشبه ، وأديا إلى قطع همزة الوصل هنا ، وهو أن اللام تحركت حين التذكر لأنه لحقتها الياء الساكنة للتذكر ، وهمزة الوصل لا تدخل إلا على ساكن ، فلما تحرك ما بعدها أشبهت الهمزة الأصلية فقُطِعت .

والذي أراه هنا وجوب قطع همزة الوصل ؛ لتحرك اللام بعدها ، ولقوة شبهها بأحرف المعاني المستقلة في الكلام ، والتي أحرفها كلها أصلية . وليكون القطع في الرسم دليلاً على القطع في النطق حين التذكر .

المسألة الثالثة : قطع همزة (أل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام . ويلحق بها (ايمن) :

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ، سقطت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، كقوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى البناتِ على البنين ﴾ [3]. إلا إذا كانت همزة الوصل مفتوحة ، وذلك في (أل)[4] ، و (ايْمُن)[5] ، والمخففة منها (ايم)

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٥ . وفي الخزانة ٧/١٩٨ شواهد شعرية أخرى على فصل (أل) .

(٢) لأنه استقل في مثل قولهم (اَلَحْمَر) مخففاً من (الأحمر) فلم يؤدّ إلى القطع . ينظر : الكتاب ٣/٥٤٥، وشرحه للسيرافي ٥/٧/ب، والمسائل البغداديات ١٨٩ فما بعدها، والمسائل البصريات ١/٢١٨ .

(٣) من سورة الصافات ، الآية ١٥٣ . ولا لَبس في حذف همزة الوصل هنا ؛ لأن حركتها مختلفة عن حركة همزة الاستفهام . ينظر شرح الشافية ٢/٢٦٨-٢٦٩ .

(٤) سبق أن همزها للوصل عند الجمهور ومعهم الخليل وما نُسِبَ إليه من القول بأن همزها للقطع بين بطلانه أبو حيان . وكذلك سبق أن القول بقطعها نُسب إلى ابن كيسان وفي الموفقي له أنه للوصل . ينظر حواشي التمهيد في مطلع هذا البحث .

(٥) همزها للوصل بالأصالة عند البصريين . وعند الكوفيين أن همزها للقطع وهي جمع يمين على أفعُل ، ولكن وصلت همزها لكثرة الاستعمال . ينظر الإنصاف ١/٤٠٤ - ٤٠٧ .

فلا تُحذفُ همزة الوصل ؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر [1] والمشهور إبدالُ همزة الوصل ألفاً ، أو تسهيلها[2]. والإبدال أفصح وأشهر من تسهيلها[3]، فالإبدال كما في قوله تعالى : ﴿آلذَّكَرَينِ حَرَّمَ أمِ الأُنثَيَين ﴾ [4]، واستشهد ابن مالك على التسهيل بقول الشاعر :

أَالخيرُ الذي أنا أبتَغيهِ أمِ الشرُّ الذي لا يأتليني[5].

وقول الآخر :

أالحقَّ إنْ دارُ الربابِ تباعَدَت أو انبَتَّ حَبلٌ أنّ قلبَك طائرُ[6].

هذا هو المشهور ، إلا أن بعض العلماء ألمح إلى كون همزة الوصل هنا قد أشبهت همزة القطع ، وبعضهم صرح بأنها قد قُطِعَت ، قال سيبويه مُلَمِّحاً إلى أنها مشبهة بهمزة القطع : " وقالوا في الاستفهام : آلرجل ؟ ، شبهوها أيضاً بألف (أحمر) كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس . فهذا قول الخليل " [7].

---

(١) ينظر : الكتاب ١٥٠/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٧/١، وأدب الكاتب ٢٧٦، والمقتضب ٣٠٠/١، ٣٨٨ ، ٨٨/٢، والأصول ٣٦٨/٢-٣٦٩، والتكملة ١٨، ومعاني الحروف للرماني ٣٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٠ واللباب ١٩٤/٢-١٩٥، وشرح الشافية ٢٢٤/٢، ٢٦٥-٢٦٦، ٦٤/٣، وشرح المفصل ١٣٨/٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/٣، والمساعد ٣٦٠/٤ .

(٢) المراد بالتسهيل : النطق بها بين الهمزة والألف . شرح الشافية ٢٦٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٧/٤ . وعلى التسهيل لا يتمكن المد ، وعلى البدل يتمكن المد . ينظر : الإقناع لابن الباذش ٣٦٠/١ ، وقال في ١/ ٣٥٩" وصورة التخفيف قد ذكر أصحاب سيبويه أنه بالبدل " .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢٦٨/٢

(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣، و١٤٤ .

(٥) شرح التسهيل ٤٦٧/٣، وشرح الشافية ٢٦٨/٢، والبيت للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣ .

(٦) شرح التسهيل ٤٦٧/٣، وينظر : الكتاب ١٣٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤ . والبيت لعمر بن أبي ربيعة وروايته في الديوان ١٣١ : (أحقًّا لئن دار ...) فلا شاهد .

(٧) الكتاب ٣٢٥/٣ .

وشبهها الزجاج بالمقطوعة قائلاً : " وجاءت كالمقطوعة مع ألف الاستفهام ، وذلك قــوله[1] : ﴿قل آللهُ أذِنَ لكم﴾ [2] ، و ﴿ قل آلذكرين حرم أم الأُنثَيَين ﴾ [3] " [4] . وقال ابن جني مصرحاً بالقطع : " قد أثبتوا هذه الهمزة بحيث تُحذَفُ همزات الوصل ألبتةَ ، وذلك نحو قول الله عز وجل : ﴿ قل آللهُ أذِنَ لكم ﴾ ، و ﴿ قل آلذكرين حرم أم الأُنثَيَين ﴾ ، ونحو قولهم في القسم : أفَآللهِ ، و : لاها أللهِ ذا ... " [5]. وقد نَصَّ ابن جني بعد ذلك على أن همزة الوصل قد قُطعت بعد همزة الاستفهام بقوله : " وأمــا قوله سبحــانه وتعالى : ﴿ آلذكرين حرم ﴾ و قوله : ﴿ آللهُ أذِنَ لكم ﴾ ، فإنما جاز احتمالهم لقطع همزة الوصل ؛ مخافة التباس الاستفهام بالخبر " [6]. ثم قَوَّى جواز ذلك بأنّ هذه الهمزة مختلف فيها بحسب الأصل أهي همزة وصل أم همزة قطع ، وأن همزة الوصل التي لا خلاف فيها قد قُطعت للضرورة ، فما اختُلف فيها أولى أن تُقطع لمشابهتها همزة القطع ، قال : " وإذا جاز قطع همزة الوصل التي لا اختلاف بينهم فيها ، نحو ما أنشده أبو الحسن :

ألا لا أرى إثنينِ أحسنَ شيمةً على حَدَثانِ الدهرِ مني ومن جُملِ[7]

---

(١) في المطبوع : قولك .

(٢) من سورة يونس ، من الآية ٥٩ .

(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣، و١٤٤ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٨ .

(٥) سر الصناعة ١/٣٣٤-٣٣٥ .

(٦) سر الصناعة ١/٣٤٠ .

(٧) البيت لجميل معمر في ديوانه ١٨١ .

ونحو قول الآخر :

يا نفسُ صبراً كلُّ حَيٍّ لاقِ وكلُّ إثنين إلى فِراقِ[1]

وقول الآخر :

إذا جاوزَ الإثنين سِرٌّ فإنه بنَشرٍ وتكثير الحديث قَمينُ[2]

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلفٌ في أمرها ، وهي مفتوحة أيضاً ، مشابهةٌ لما لا يكون من الهمز إلا قَطْعاً ، نحو همزة : أحمر ، وأصفر ، ونحوهما ، أولى وأجدر " [3].

وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية أنها تُقطَعُ بإبدالها ألفاً ، أو بتسهيلها مقطوعة ، قال : " الهمزة المتقدمة على لام التعريف هي همزة وصل ، إلا أنها خالفت همزات الوصل بأنها تُقطعُ إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بإبدالها ألفاً ، وهي اللغة المأخوذُ بها في التلاوة المَرضية ، وبتسهيلها[4] ، كقول الشاعر ، أنشده سيبويه :

أَالحقَّ إنْ دارُ الربابِ تباعَدَت أو انبَتَّ حَبلٌ أنّ قلبَك طائرُ " [5].

وحين تحدث ابن مالك في شرح التسهيل عن هذه الهمزة لم يذكر سوى الإبدال والتسهيل دون القطع ، فقد قال بعد إيراده الآية المذكورة : " والمشهور

---

(١) الرجز منسوب إلى قدامة في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ١٨٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٢/١ ، والخصائص ٤٧٥/٢ ، والمحتسب ٢٤٨/١ .

(٢) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٠٥ ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٢/١ .

(٣) سر الصناعة ٣٤١/١-٣٤٢ . وينظر : خزانة الأدب ٢٠٢/٧-٢٠٣ .

(٤) في المطبوع (وبتسليمها) ، وفي حاشيته (٦) نقل عن نسخة أخرى : (بتسهيلها) ، وأظنه الصواب ، ليتفق مع ما سبق وما سيأتي في شرح التسهيل من الوجه الآخر ، الذي هو التسهيل ، ولم أقف على من قال بتسليم الهمزة الثانية وتحقيقها .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٤/٤-٢٠٧٥ . وسبق تخريج البيت قبل قليل .

إبدالُها ، وقد تُسَهّل كقول الشاعر ... "[1] وذكر البيتين السابقين (ألخير ...) و (ألحق ...) .

والذي يبدو لي هنا أنّ همزة الوصل قد قُطِعَت ، ثم أُبدلت ؛ لأن همزة الوصل لا تُبدل كما نُقل عن أبي عمرو [2]. وأجاب عن ذلك الشلوبين : " بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه ، فلا بُعدَ في ثُبوتها وتغيير صورتها بإبدالها ، للفرق بين الخبر والاستخبار، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ... " [3]. وهذا منسجم مع ما ذهب إليه سيبويه من أنها أشبهت همزة (أحمر) ، وقول الزجاج أنها كالمقطوعة ، وما ذكره ابن جني من جواز قطعها لأنها مختلفٌ فيها في الأصل .

ويُلحقُ بهذا الحكم همزة (ايمن) ومخففها (ايم) ، إذا دخلت عليهما همزة الاستفهام ، فيُقال : آيمُنُ الله لقد كان ذاك ؟ ، وآيمُ الله لقد كان ذاك؟ ؛ للعلة نفسها ، قال المبرد : "وألف (أيم) التي للقسم ، و (أيمن) بمنزلة ألف اللام ؛ لأنها مفتوحة ، وهي ألف وصل ، فالعلة واحدة " [4].

وذهب القرطبي (ت٦٧١هـ) إلى أن همزة الوصل باقية على حالها ، إذ قال عند تفسير قوله تعالى : (قل آلذكرين) : " وزِيدت مع ألف الوصل مدةٌ للفرق بين الاستفهام والخبر " [5].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٦٦-٣٦٧ .

(٢) شرح التصريح ٢/٣٦٦ .

(٣) نفسه .

(٤) المقتضب ١/٣٠٠ . ويُنظر : ١/٣٨٨، والكتاب ٤/١٥٠، والتبصرة والتذكرة ١/٤٤٣، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٣١١، والتذييل ٣/٢٢١، وشرح التصريح ٢/٣٦٦ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٧/١١٤ .

ويرى د. كمال بشر أن همزة (أل) و (ايمن) همزة قطع موافقاً من قال بذلك من القدماء ، واستدل على ذلك بمعاملتها معاملة همزة القطع في هذا السياق بالإبدال أو التسهيل . وأنّ سقوطها في بعض الأحيان ما هو إلا ظاهرة صوتية اقتضاها السياق [1].

قلت : الأمر سيان سواء كانت همزة قطع بالأصالة ، كما يقول ، أو همزة وصل قطعت ، كما ذهب أكثر القدماء ، فالحاصل أنها خُففت بالإبدال أو التسهيل في الحالتين؛ لأن همزة الوصل في الابتداء تساوي همزة القطع ولا فرق ، يقول أبو البركات:" ... لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان في الابتداء " [2]. فعلى قول الجمهور بأنها همزة وصل ، ثم دخلت عليها همزة الاستفهام كان حكم همزة الوصل أن تحذف ، ولكن الحذف - نطقاً أو رسماً - يؤدي إلى اللبس ، فلا يُعرف الاستفهام من الخبر ، فلم تحذف لذلك ، وثبتت مقطوعة أو كالمقطوعة ، وأخذت حكم المقطوعة في الإبدال أو التسهيل .

إذن ، فالحديث هنا عن همزتين متحركتين التقتا وجرت عليهما أحكام التخفيف المشهورة بالمذهبين المذكورين [3]. تخفيفاً للجهد العضلي المبذول في نطق همزتين متواليتين متحركتين ، يقول د. إبراهيم أنيس : " ... فقد لجأ كثير من القراء إلى تخفيض ذلك الجهد العضلي في نطقهما محققتين ، بأن نطق بعضهم بالهمزة الثانية مسهلة بين بين ، ولكن الآخرين أطالوا حركة الهمزة الأولى ليصير النطق بالثانية هيناً يسيراً ... " [4].

---

(١) دراسات في علم اللغة ١٧٠-١٧١ .

(٢) الإنصاف ٢/٧٤٥ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢/٢٢٤ .

(٤) الأصوات اللغوية ٧٩ .

أخلص مما سبق إلى أن علة قطع همزة الوصل في هذا الموضع هو دفع اللبس في سياق الاستفهام بالهمزة . وأن حكم القطع هنا لازم ، لا مَفَرَّ منه .

المسألة الرابعة : قطع همزة (ألبتة) :

ذكر كثير من النحويين واللغويين كلمة (أَلْبَتَّةَ) ، متناولين معناها وإعرابها [١] و لم يتحدث عن همزها إلا القلة منهم .

أما عن معناها فقد جاء في العين : " و(أَلْبَتَّةُ) اشتقاقها من القَطْع ، غير أنه مُستعملٌ في كل أمرٍ لا رَجعةَ فيه ولا التواء " [٢].

وذكر سيبويه أن الألف واللام لازمان فيها ، قال في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله : " ومن ذلك قولك : قد قَعَدَ ألبتَّةَ ، ولا يُستعملُ إلا مَعرفةً بالألف واللام"[٣]. وذكر ابن بَرِّي (ت٥٨٢هـ) أن الفراء (ت٢٠٧هـ) يجيز تنكيره [٤]. ووضَّحَ ثعلب (ت ٢٩١هـ) أن (أَلْبَتَّةَ) إذا كانت لمعهود فهي بالألف واللام ، وإذا لم تدخلها الألف واللام كانت على أصل المصادر . وكذا شأن المصادر كلها [٥]. ورجح الرضي أن تكون (أل) في (أَلْبَتَّةَ) عهدية [٦] ، وجاء في لباب الإعراب أنّ الأكثر فيها التعريف [٧].

---

(١) نحو : العين ١٠٩/٨، والكتاب ٣٧٩/١، وشرحه للسيرافي ١١٦/٢-ب، والزاهر ٣٤٥/٢، والارتشاف ٢١٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٩/١/١، واللسان والقاموس (بتت) .

(٢) العين ١٠٩/٨ . وينظر : الصحاح واللسان والتاج (بتت) .

(٣) الكتاب ٣٧٩/١، وينظر : شرحه للسيرافي ١١٦/٢-ب ، ومجالس العلماء ٢٢٣، وأمالي الزجاجي ٦٢

(٤) التنبيه والإيضاح (بتت) . وينظر اللسان والتاج (بتت) .

(٥) مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٣٧٩/١/١ .

(٧) لباب الإعراب للإسفراييني ٢١٠.

وأما همزة (أَلْبَتَّةَ) فهي همزة (أل) ، وهي همزة وصل كما هو معلوم ، فهل تُقطع ؟ ولماذا ؟

ذهب الفرُّخان (ت:ق٧هـ) ، والإسفراييني (ت٦٨٤هـ) ، إلى أن همزة (أَلْبَتَّةَ) قُطِعَت سماعاً لا قياساً [١]. وتبعهما الكَرْماني (ت٧٨٦هـ) ، ففي شرحه للحديث : "وقال نافع : طَلَّقَ رجلٌ امرأته ألبتَّةَ " قال : " قوله (أَلْبَتَّةَ) نَصبٌ على المصدر ، قال النحاة : قَطعُ همزة (أَلْبَتَّةَ) بِمَعزِل عن القياس " [٢] ، وتبعهم العيني (ت٨٥٥هـ)[٣] ، والأزهري (ت٩٠٥هـ) [٤]، والكفوي (ت١٠٩٤هـ) [٥] ، وتبعهم الصبان (ت١٢٠٦هـ)[٦] ، والخضري (١٢٨٧هـ)[٧] ومن المعاصرين عباس حسن [٨] .

وقد حاول الفَرُّخان (ت:ق٧هـ) تفسير القطع المسموع - هنا - على الاستئناف ، إذ قال : " ومما ينتصب مصدراً قولهم : لا أفعل ذلك ألبتَّةَ ، قُطِعَت الهمزةُ إشعاراً بأنَّ الكلام كأنه قد تمَّ عند قولك (ذلك) ، ثم استأنف قولك (أَلْبَتَّةَ) على القطع من الأول لفظاً ، وإن كان متصلاً به معنى ، وليس هذا شيئًا يُقاسُ عليه " [٩]. فالظاهر أنه يريد أنّ المعنى انتهى بقولنا (لا أفعلُ ذلك) ثم أُريد تأكيد مضمون الجملة بالمصدر فقيل (ألبتة) أي: أبت ألبتة ، بمعنى :

---

(١) المستوفي ٣٠٣/١، ولباب الإعراب ٢١٠ . وينظر : الفوائد العجيبة ٥٤ .

(٢) صحيح البخاري بشرح الكَرْماني ١٩٤/١٩ (كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق) .

(٣) عمدة القاري ٢٥٣/٢٠ .

(٤) شرح التصريح ٩٤/١ .

(٥) الكليات ٢٤٦ .

(٦) حاشية الصبان ١٢٠/٢ .

(٧) حاشية الخضري ٢٨٤/١ .

(٨) النحو الوافي ٢٢٧/٢ .

(٩) المستوفى ٣٠٣/١ .

أقطعُ قطعاً . فالمفعول المطلق – هنا – المؤكد لمضمون الجملة وعامله المحذوف وجوباً جملة استئنافية ، فهي مقطوعة عن سابقتها من جهة الصنعة النحوية اللفظية ، وإن كانت متصلة بها من جهة المعنى ؛ لأنها مؤكدة لها وهو بذلك يُحاول أن يَرُدَّ الشاذَّ إلى الوجه القياسي الذي تُقطع فيه همزة الوصل بلا خلاف ، وهو الابتداء أو الاستئناف ، حيث تسقط همزة الوصل في الدرج وتثبت في الابتداء نطقاً . ولكن يبدو لي أنها ثبتت – هنا – في الرسم للدلالة على المعنى الذي نبه إليه الفرخان . وهذا شيء خاص بهذه الكلمة (ألبتة) ؛ لقوله : " وليس هذا شيئاً يُقاسُ عليه " .

وأرى أنه تعليل جيد ؛ لأنه ينطلق من مراعاة السياق الذي ترد فيه هذه الكلمة ، والوظيفة النحوية لها .

وقد أنكر جماعة من العلماء قطع الهمزة من (أَلْبَتَّةَ) ، كابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، الذي جزم بأنها همزة وصلٍ ، ففي تعقيبه على كلام الكَرْماني الأسبق قال : "وفي دعوى أنها تُقال بالقطع نَظَر ، فإن ألف (أَلْبَتَّةَ) ألف وصلٍ قَطعًا . والذي قاله أهل اللغة : أَلبَتَّةُ : القَطع . وهو تفسيرها بمرادفها ، لا أن المراد أنها تُقال بالقطع " [1]. وكأنه بذلك يُوَهِّمُ الكَرْماني ، ويُلْمِحُ إلى أنه التبس عليه كلامُ أهل اللغة ، فخلط بين تفسيرهم للكلمة بالقطع ، والحديث عن همزتها. وقال في موضع آخر: " ولم أرَ ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة "[2] . وتبعه ابن الحنبلي(ت٩٧١هـ)[3]، وابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) ، وله حجة واهية ، إذ قال في تأييد ابن حجر : " قلتُ : القياس يقتضي ما قاله الحافظ ؛ فإنه من المصادر الثلاثية ، وهمزاتها همزة وصل " [4].

---

(١) فتح الباري ٣٩٢/٩ (كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق) .

(٢) فتح الباري ٤٨٣/٧ (كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر) .

(٣) عَقد الخلاص ٢٠٥ .

(٤) الفوائد العجيبة ٥٣ . وينظر ٥٤ .

وليس الأمرُ على ما قالا ، فقد رَدَّ العيني على ابن حجر دافعاً نسبة الوهَم إلى الكَرماني ، قال عقب إيراده كلام ابن حجر : " قلت : النحاة لم يقولوا : (ألبتَّة : القطع) فحسب ، وإنما قالوا : قَطعُ همزة (أَلْبَتَّةَ) ، بتصريح نسبة القطع إلى الهمزة " [1]. وهذا هو الصحيح ، فالفرُّخان والإسفراييني تحدثا صراحة عن قطع همزتها .

أما ما ذهب إليه ابن عابدين ، فواضح أنه وَهَمٌ ؛ فـ (أَلْبَتَّةَ) مصدر لفعل ثلاثي ، ولكنه ليس مبدوءاً بهمزة أصلاً ، كما تبادر إليه ، ومصادر الثلاثي المبدوءة بهمزة إنما همزاتها للقطع ، مثل : أَكْلٌ ، وأَمْرٌ . والحديث عن قطع الهمزة هنا إنما هو في (أل) العهدية الداخلة على المصادر كما سبق .

مما تقدم من حديث عن (أَلْبَتَّةَ) يبدو لي أنّ الراجح قطع همزتها لأمرين :

أحدهما : أن قطع همزتها فصيحٌ في الاستعمال ؛ لتضافر السماع به ، وإن كان شاذًّا في القياس ، فإن ما كان هذه حاله من الكلام يغلب فيه المسموع على المقيس في نظائره ، فمن ذلك ما نقله ابن جني (ت٣٩٥هـ) من أمثلة المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، كقولهم : (أخوَصَ الرِّمثُ ، واستصوَبتُ الأمرَ ، واستحوذَ ، واستنوقَ ، وأغْيَلَت المرأة ، واستَتيَسَت الشاةُ) [2]. فقد اُقتُصرَ في هذه على المسموع دون المقيس في نظائرها .

والآخر : ما أورده الفَرُّخان من تعليل يُقرِّبُها من الموضع القياسي لقطع همزة الوصل ، وهو الابتداء ، أو الاستئناف ، منطلقاً من مراعاة السياق والوظيفة النحوية للكلمة .

* * *

(١) عمدة القاري ٢٠/٢٥٣ (كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق) .

(٢) الخصائص ١/٩٨، وينظر : المزهر ١/٢٢٨ .

المبحث الثاني:قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في الأعلام المنقولة من أفعال مبدوءة بهمزة وصل :

أجمعَ النحويون على أن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل إذا سُمي بها قُطِعَت همزاتها ، ونصوصهم في ذلك صريحة ، قال سيبويه (ت١٨٠هـ) : " وإذا سميت رجلاً بـ (اِضرِبْ) ، أو (اُقْتُلْ) أو (اِذهَبْ) لم تصرفه ، وقَطَعتَ الألفات " [١]، وقال في (باب أسماء السور) : وإذا أردت أن تجعل (اِقتَرَبَت) اسماً قَطَعتَ الألف ، كما قَطَعتَ ألف (إضرِبْ) حين سميت به الرجل " [٢].

وقال السيرافي : " وإذا أردت أن تجعل (اقتَرَبَت) اسمًا قَطَعتَ الألفَ ، ووقفت عليها بالهاء ، فقلت : (هذه إقتَرَبَهْ) ... ويجوز أن تحكيها فتقول : (هذه اقتَرَبَت) " [٣]. ونقل أبو حيان (ت٧٤٥هـ) عن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) قوله: " كلُّ فعلٍ فيه ألف وصل سَمَّيتَ به رجلاً ، فإنك تقطع الألف ، تقول هذا إِضرِبُ" [٤].

وإلى ذلك ذهب كثير من النحاة كالمبرد (ت٢٨٦هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ) ، وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، وابن جني (ت٣٩٥هـ) ، وابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن الضائع (ت٦٨٠هـ) ، وغيرهم [٥].

---

(١) الكتاب ١٩٨/٣ وينظر : ١٩٩ .

(٢) الكتاب ٢٥٦/٣

(٣) شرح الكتاب ١١١/٤-أ .

(٤) تذكرة النحاة ٣٣١ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣٦٦/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٨٣، ١٥٢، والألفات لابن خالويه ٤٧، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ١٣، والإنصاف ٣٣٩/١-٣٤٠،=

ومن الشواهد التي ذكروها على ذلك قولهم (إصمِت) علم على صحراء ، منقول من فعل الأمر ، قال ابن جني : " وأما الفعل المستقبل المنقول إلى العلم ، فنحو قولهم في اسم الفلاة (إصْمِتْ) ، وإنما هو أمرٌ من قــولهم : صَمَتَ يَصمُتُ [1] ، إذا سكت ، كأنّ إنساناً قال لصاحبه في مفازة : اُصْمُت ، يُسَكِّتُه بذلك ؛ تَسَمُّعاً لِنَبأة أوجَسَها ، فسُمِّيَ المكان بذلك " [2].

وقد علل النحويون قطع الهمزة من الفعل المبدوء بها حين نقله إلى الاسمية بإجرائه مُجرى الأسماء ، ليصير بمنزلتها ؛ لأنه قد خرج من باب الأفعال إلى باب الأسماء ، قال سيبويه بعد كلامه المتقدم : " ... وقَطَعتَ الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء ؛ لأنك قد غيرتها عن تلك الحال ، ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها ، وتقطع الألف ؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل " [3]. وقال في موضع آخر معللاً قطعَ الهمزة فيمن سُمي بـــ (إضرِبْ) : " ... حتى يصيرَ بمنزلة نظائره من الأسماء ، نحو : إصبع " [4]. فالأصل في الأسماء ألا تكون بألف وصلٍ ؛ لأنها موضوعة على الثبات ، وهمزة الوصل بخلاف ذلك ، يقول السيرافي موضحاً كلام سيبويه : " ... وقُطِعَ الألف ؛ لأن موضوع الأسماء

=وشرح المفصل ٣١/١، والمستوفى ٣٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣، وشرح الجمل لابن الضائع ، القسم الأول ٨٢٧، والتذييل ٣٠٩/٢، والمساعد ٥٢/٣، وشرح التصريح ٢/ ١٧٢ .

(١) (صَمَتَ) من باب (قَتَلَ) مضارعُه بضم العين . المصباح (صمت) . ولكنه حين النقل غُيِّر بقطع الهمزة وكسرت عينه ، وقيل : قد يكون الكسر لغة فيه . ينظر : الأصول ٨٢/٢، وشرح المفصل ٣١/١، وشرح الرضي على الكافية ٥٢٥/١/٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٦٣٩/١، ٦٤٠ والتذييل ٣٠٩/٢، وحاشية الخضري ٨٨/١، وحاشية الصبان ١٣٣/١ .

(٢) المبهج ١٣ . وينظر : التذييل ٣٠٩/٢ .

(٣) الكتاب ١٩٨/٣.

(٤) الكتاب ٢٥٦/٣ .

والألقاب على لفظ لا تتغير حروفه ، فإذا جعلنا ألفه وَصلاً ، فهي تسقط إذا كان قبلها كـــلام ، وتثبت إذا كانت مُبتدَأةً ، فتخرج بذلك عن موضوع الأسماء " [1]. وعلل أبو العباس المبرد بمثل ذلك قائلاً : " فإن سَمَّيتَ السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعلٍ ، أجريتَه مُجرى الأسماء ، وذلك أنك تقول إذا أضفت إلى : (اقتربت الساعةُ وانشق القمر) : قَرَأتُ سورةَ إقتَرَبَهْ ... " [2]. وقال في (إضرب) اسماً : " ... قَطَعتَ الألف حتى تصير كألفات الأسماء ، فتقول : هذا إضربُ قد جاء فَتُصَيِّرُه بمنزلة (إثمد) ... " [3]. وقال ابن مالك في تعليل القطع : " فَرُجِعَ به إلى قياس الهمز في الأسماء ، وهو القطع " [4].

وبنحوٍ من ذلك علل كثير من النحويين [5].

وقد علل أبو البركات الأنباري القطع هنا بقوله : " ... ليدل على أنها ليست كالهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرفٍ من نفس الكلمة " [6].

ولعل هذا يشكل ، فأقول : لا شك أن أبا البركات لا يريد أن الهمزة حرفٌ أصليٌّ من بنية الكلمة ، بل مراده ــ والله أعلم ــ أنها أصبحت كالحرف الذي

---

(١) شرح الكتاب ٤/٨٠ـأ .

(٢) المقتضب ٣/٣٦٦ .

(٣) نفسه .

(٤) شرح الكافية ٣/١٤٦٧ .

(٥) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/١/٥٤٢، والمستوفى ١/ ٣٧، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/١٧٦، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/٦٤٠،٦٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٥٣، والمساعد ٣/٥٠، وشرح التصريح ٢/٢٢٠، وحاشية الصبان ١/١٣٣، وحاشية الخضري ١/٨٨، ٢/١٦٣.

(٦) الإنصاف ١/٣٤٠ .

بُنيت عليه الكلمة في الأصل ، سواء كان ذلك الحرف زائداً أم أصلياً ، ثابتاً لا يسقط ، دون اعتبار لوصل أو ابتداء ، كهمزة (أحمر) ونحوها .

حكم قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة من أفعال مبدوءة بها :

يبدو مما سبق أن حكم قطع همزة الوصل في هذا الموضع واجب عند الجمهور من النحويين ، متابعين في ذلك قول سيبويه : " وإذا جعلت (اِضرِبْ) أو (اُقتُلْ) اسماً ، لم يكن بُدٌّ أن تجعله كالأسماء؛ لأنك نقلت فعلاً إلى اسم " [1]. وجعله كالأسماء يوجب قطع همزته ؛ لأن الأسماء لا تكون بهمزة الوصل ، إلا ما سُمع ، وهو قليل ، " ولا يُحتجُّ باسم ولا ابن ؛ لقلة هذا مع كثرة الأسماء "[2]. ويفيد الوجوب أيضاً قول السيرافي : "وكذلك كل فعلٍ فيه ألف وصل ، فإذا سميت به قَطَعتَ الألفَ ... " [3] ، وقول ابن الضائع : "كما لا يجوز أن تُسَميَ رجلاً بـــ (اضرِبْ) ــ وأنت لا تَنْوي فيه ضميراً ــ ولا تُعرِبُ ، ولا تقطعُ همزته " [4].

وذهب الفراء إلى جواز القطع والوصل في هذا الموضع ، قال ابن خالويه : " والفراء إذا سمى بـــ (اضرِبْ) يُخَيِّرُ القَطعَ والوصلَ ، وهو على مذهبه صوابٌ ، وعلى مذهب البصريين خطأٌ " [5] .

لذا فالواجب قطع همزة الاسم المنقول من الفعل المبدوء بهمزة وصل ، كما هو مذهب الجمهور ليس الفراءَ ، يُؤيِّدُهم في ذلك السماع كما في (إصمِت) ،

---

(١) الكتاب ١٩٩/٣ .

(٢) الكتاب ١٩٨/٣ .

(٣) شرح الكتاب ٧٩/٤ـب، ٨٠ـأ .

(٤) شرح الجمل (القسم الأول) ٨٩١ . رسالة دكتوراه .

(٥) الألفات ٤٧ .

والقياس ؛ لتصيير المنقول على هيئة نظائره في الباب الذي نقل إليه ؛ ولما في القطع من فائدة الدلالة على النقل .

ولا إشكال فيما نقله أبو زيد في قولهم : (لقيتُه بِوَحشِ إصمِت) بالوجهين، بوصل الهمزة وقطعها [١]. فمَن قطع الهمزة فإنما نقله من الفعل وحده دون ضمير الفاعل ، ومن وصلها فإنما حكى الجملة مع ضمير الفاعل . والجمل المحكية لا تُغير [٢]. يدلُّ على ذلك قول أبي العباس المبرد : " ... فإن وصلت قلت : (هذه سورة اقتربت الساعةُ) ؛ لأنها الآن فعل رفعت بها الساعة " [٣]. وقول ابن جني : " وقَطعُ الهمزة من (إصمِت) ، مع التسمية به خالياً من ضميره هو الذي شَجَّع النحاة على قَطع نحو هذه الهمزات إذا سُمِّيَ بما هي فيه " [٤]، وقول الفرخان : " واعلم أنك إذا سميت بنحو (اجلس) فإن قدرت فيه الضمير بقيت السين ساكنة على الأحوال الثلاثة ، والهمزة كما هي للوصل " [٥]. ومما يدلُّ على ذلك في (إصمت) خاصة أن ما رواه أبو زيد من قطع همزها مقترن بمنعها من الصرف ، للعلمية ووزن الفعل ، فقد جاء في اللسان : " قال أبو زيد : وقَطَعَ بعضُهم الألف من (إصمِتَ) ونَصَبَ التاء"[٦]. ويؤكد هذا أيضاً ما نقله الصغاني (ت٦٥٠هـ) في التكملة على الصحاح : "ولقيتُه بِوَحشِ اصْمِتْ ، موصولة الألف، ساكنة التاء ، وبوحشِ إصمِتَةَ " [٧].

---

(١) تهذيب اللغة : ١٥٦/١٢، واللسان والتاج : (صمت).

(٢) سيأتي الحديث عن الجمل المحكية في المسألة الخامسة من هذا المبحث إن شاء الله .

(٣) المقتضب ٣٦٦/٣ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣، ٨٤ .

(٤) المبهج ١٤ .

(٥) المستوفى ٣٧/١ .

(٦) اللسان (صمت) وينظر : التاج (صمت) .

(٧) التكملة والذيل والصلة على الصحاح (صمت) .

ففي هذا دلالة واضحة على أنّ من حكى الجملة كاملة لم يقطع الهمزة ، و لم يمنع من الصرف ؛ لأن الفعل ما زال على بابه عاملاً فيما بعده .

المسألة الثانية : في الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل :

ذهب سيبويه ، وتبعه كثير من النحويين إلى أن الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل لا تُقطع همزتها بعد نقلها إلى العلمية ، وعلة ذلك عندهم أنها باقية على بابها من الاسمية ؛ فلا داعي إلى تغيير همزتها ، قال سيبويه : " فإذا سَمَّيتَ بامرئ رجلاً تركته على حاله ؛ لأنك نقلته من اسم إلى اسم ... " [1].

وقال أيضاً : " ... ولو سميته انطلاقاً لم تقطع الألف ؛ لأنك نقلت اسماً إلى اسم " [2]. ويظهر من تمثيل سيبويه السابق أن الحكم يعمُّ الأسماء المبدوءة بهمزة وصل ، السماعي منها والقياسي .

ووضح ذلك السيرافي مبيناً أن الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قليلة ، وهي في الوقت نفسه مخالفة لباب الأسماء بكونها مبدوءة بهمزة وصل ، وأن نقلها إلى العلمية لم يخرجها عن بابها إلى باب آخر ، قال : " فإن قال قائل : فأنتم إذا سميتم بما فيه ألف وصل من الأسماء لم تُغيروها عن الوصل ؟ قيل له : ما كان فيه ألف وصل من الأسماء فهو قليل ، كاسم وابن ، وغير ذلك مما يَقصُرُ عدده عن عشرة أسماء ، وذلك لخفتها ، فخرجت عن منهاج الأسماء . وكذلك مصادر الأفعال التي في أوائل ماضيها ألف وصل ، كقولنا : انطلاق ، واستخراج ، واحميرار ، وهو مصدر : انطَلَقَ ، واستخرج ، واحمارَّ . فهذه الأسماء التي فيها ألف الوصل ، ليس الأصل فيها ذلك ، فإذا سمينا بها لم نقطع

---

(١) الكتاب ١٩٩/٣ .

(٢) نفسه .

ألفاظها ؛ لأنها لم تَزُلْ عن الاسمية ، فكأنها مُبقاةٌ على حالها " [1]. ونقل أبو حيان عن الأخفش الأوسط قوله : " ... فإن سميت بابنٍ ، أو بامرأةٍ ، وصلت الألف ؛ لأنك تنقل اسماً إلى اسم ، فتتركه على حاله موصولاً " [2].

وإلى مثل ذلك ذهب كثير من النحويين من المتقدمين والمتأخرين [3].

وذهب ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) إلى أن الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصلٍ تُقطَعُ همزتها بعد النقل ، محتجاً بأنه خرج عن بابه ، نقل ذلك عنه ابن عقيل ، قال : " فلو سميت بانطلاقٍ لم تقطع الهمزة ؛ لأنك إنما نقلته من الاسمية . وقال ابن الطراوة : تُقطَعُ ؛ لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل ، وقد خرج عن ذلك بالعلمية " [4]. فالعلة عند ابن الطراوة أنه خرج عن بابه ، وذلك أن المصدر ، نحو (انطلاق) بابه الأسماء المشبهة للأفعال ، فلما نُقل إلى التسمية به خرج عن هذا الباب إلى باب الأسماء المَحضة ، التي لا تشبه الأفعال ، فوجب أن تُقطع همزته ليصير بمنزلتها ، فيثبت على وجه واحد في الابتداء والدرج .

ونلحظ أن حديث ابن الطراوة مُقتصر على ما همزة الوصل فيه قياسية ، وهي المصادر . أما الأسماء العشرة التي همزتها سماعية ، فأرى أنه من الممكن أن

---

(١) شرح الكتاب ٤/٨٠ـأ .

(٢) تذكرة النحاة ٣٣١ . وينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/١/٥٤٤ .

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٦، واللباب ١/٥٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٦، وشرح الكافية ٢/١/٥٤٢، ٥٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٥٣، والمساعد ٣/٥٠، وشرح الجمل لابن الضائع (القسم الأول) ٨٢٨ .

(٤) المساعد ٣/٥٠-٥١ . ونقل ذلك عن ابن الطراوة ابن الضائع عن الشلوبين . راجع شرح الجمل لابن الضائع (القسم الأول) ٨٢٨ .

تُحمل على قوله هذا ؛ لأنها لما أُعلت بالحذف أشبهت الأفعال ، فدخلتها همزة الوصل ، فلما انتقلت إلى التسمية بها يجب أن تثبت على حالة واحدة لتصير على هيئة الأسماء وبمنزلتها ، فتقطع همزتها . ونقل ابن عقيل الرد على ابن الطراوة قائلاً : " ورُدَّ بأن العرب لم تُراعِ ذلك ، بدليل : (هِبَةُ اللهِ) علماً " [1].

والمراد بهذا - فيما يبدو لي - أن (هِبَة) مصدر ، وهو اسمٌ مُشبهٌ الفعل ، لما سُمي به لم يُراعَ أصله الذي هو (وهب) فلم تُردَّ إليه الواو . وقياسًا عليه فلا تقطع همزة المصادر المنقولة إلى العلمية .

أقول : هذا قياس مع الفارق ، فإن همزة (انطلاق) ونحوه ، ليست كواو (هِبة) ونحوه ، فـ (هِبة) استقر وضعه بحذف الواو منه ونقل حركتها إلى العين ، والتعويض عن المحذوف هاءً في الآخر ، فلا يتعرض للتغيير ، إن دَرْجًا وإن ابتداءً ، فهو على سَمت الأسماء . وأما (انطلاق) فبقاء الهمزة فيه موصولة يعرضه لحذفها في الدَّرْج ، وثباتها في الابتداء ، وليس هذا شأنَ الأسماء المحضة ، لذا فقطع همزته أولى .

وقد نسب الصبان (ت١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني إلى الأزهري (ت٩٠٥هـ) في شرح التصريح تعميم حكم قطع همزة الوصل في المنقولات كلها ، قال الصبان : " ... لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره إذا سُمي به يجب قَطعُ همزته كما أفاده في التصريح " [2]. ويظهر لي أن الخُضَريَّ (ت١٢٨٧هـ) قد تبع الصبان في ذلك دون نسبة ، إذ قال : " ... لأن ما بُدِئَ بهمزة وصلٍ فعلاً كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به ، لصيرورتها

---

(١) المساعد ٣/٥١ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٤٦ .

جزءًا من الاسم ، فتُقطع في النداء أيضاً ، ولا يجوز وصلها نظراً إلى أصالتها كما في الجلالة ، لأن له خواص ليست لغيره " [1].

والذي في التصريح صريحٌ بعكس ما نسبه إليه الصبان تماماً ، فقد قال الأزهري بعد أن ذَكَرَ حكم المنقول من فعل : " ... بخلاف المنقول من اسم كـ (اقتِدار) ، فإن الهمزة تبقى على وَصلها بعد التسمية ؛ لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عما هو له " [2].

إذن ، فالأزهري موافق للجمهور في عدم قطع همزة المنقولات من أسماء ، يؤكد ذلك أن الصبان عاد فنقل عنه رأيه الصريح الموافق للجمهور ، الذي نقلناه آنفاً [3].

أما الصبان والخضري فهما موافقان لابن الطراوة في قطع همزة الوصل في المنقول من اسم .

وتبعهم من المحدثين عباس حسن [4]، وحسين والي [5]. قال عباس حسن مطلقاً الحكم على المنقولات كلها : " وإذا كان العلم منقولاً من لفظ مبدوء بهمزة وصل فإن همزته بعد النقل تصير همزة قطع ـ كما أشرنا ـ نحو : (إنشِراح) علم امرأة ، ونحو : (أل) علم على الأداة الخاصة بالتعريف أو غيره ، بشرط أن تُكتبَ منفردةً مقصوداً بها ذاتُها ، فتقول : ألْ كلمة ثنائية ، كما

---

(١) حاشية الخضري ١١٨/٢ .

(٢) شرح التصريح ٢٢٠/٢ . ويُنظر حاشية العُليمي عليه .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٢٥٨/٢ باب الممنوع من الصرف وموضعه الحقيقي ٢٥٨/٣ لكن حدث اضطراب في المطبوع .

(٤) النحو الوافي ٣٠٦/١ .

(٥) كتاب الإملاء ٥٤-٥٥ .

تقول : (أَلْ) في اللغة أنواع من حيث المدلول ، ومثل : يوم الإثنين ، بكتابه همزة (إثنين) لأنها علم على ذلك اليوم، ومثل (أُسكُت) علم على صحراء " [1].

مما تقدم نخلص إلى أن جمهور النحاة يرون عدم قطع همزة الوصل من الأعلام المنقولة من أسماء ، والعلة عندهم أنها لم تخرج عن بابها من الاسمية . وخالفهم ابن الطراوة ، محتجاً ببعدها عن شبه الأفعال لما ذكره ، وتبعه الصبان ، والخضري ، وبعض المحدثين ، كعباس حسن ، وحسين والي .

والراجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة من أسماء مبدوءة بهمزة وصل للعلة التي ذكروها ، وهي أن هذه الأعلام لم تخرج عن باب الاسمية ، فلا داعي إلى تغييرها . والسياق هو الحاكم والكفيل بتمييز الاسم المنقول إلى العلمية والتسمية به من عدم المنقول .

المسألة الثالثة : في الأعلام المنقولة من حرف معنى مبدوء بهمزة وصل :

الألفات المبتدأة في الحروف كلها قطع إلا ألف (أل) فهي عند جمهور النحاة همزة وصل . فإذا نُقِل (أل) إلى التسمية فهل تُقطع همزته ؟

نقل الزجاج والسيرافي عن سيبويه أنها لا تقطع بل تبقى موصولة [2]. ولم أجد ذلك في الكتاب ، ويظهر لي أن الزجاج قد استنبط مذهب سيبويه قياساً على مذهبه في التسمية بالباء الملفوظ بها [3].

وذهب الزجاج (ت٣١١هـ) إلى أنها تُقطَعُ ، إذ قال : " وعلى ما قلت في (إبٌ) أقول : (أَلٌ فاعلم) ، و (جلسَ ألٌ) ، فأقطعها ؛ لأني نقلتها من

---

(١) النحو الوافي ٣٠٦/١ حاشية (٢) .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٧، وشرح الكتاب ١٤٠/٤-أ .

(٣) وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله بعد هذه المسألة مباشرة .

حال الوصل إلى حال التسمية ، وقد قطِعت في غير التسمية ، فقالوا : (يا أللهُ اغفر لي) " [1].

وهذا هو الراجح ، فإن (أل) بعد التسمية به ينبغي قطع همزته ، بناء على مذهب الجمهور فيما نُقِل من فعل ؛ لأنه خرج عن بابه إلى باب آخر ، وليكون القطع دليلاً على النقل ، و لأنه كما قال الزجاج : " ليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف الوصل " [2].

وهذا هو المعمول به قديماً وحديثاً – فيما نلحظ – على قلة النصوص في ذلك ، لكنه ظاهر ، وقد سبق حديث عباس حسن من المحدثين القاضي بوجوب قطع همزة (أل) إذا سُمِّيَ بها [3].

المسألة الرابعة: في الأعلام المنقولة من حروف المعجم الساكنة المنطوق بها :

إذا أُريد التلفظ بالحرف الواحد الساكن من حروف المعجم لحقته همزة الوصل على مذهب الخليل ، فيُقال في التلفظ بالباء ، أو الياء ، أو الذال : اِبْ ، اِي ، اِذْ [4].

فإذا أردنا أن نُسَمِّيَ [5] بهذه الحروف بعد النطق بها ، فما حكم همزتها هذه ؟

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٨. وينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٤٠-أ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٦ .

(٣) ينظر فيما سبق الأعلام المنقولة من أسماء .

(٤) الكتاب ٣/٣٢١ .

(٥) في التسمية بالحرف الساكن كالباء من (اضربْ) ستة أقوال نقلها السيرافي في شرحه على الكتاب، هي : الأول : مذهب سيبويه : أن يزيد قبل الساكن همزة وصل تنطق في الابتداء وتسقط في الدرج ، فيقول : إِبٌ قد جاء ، وهذا ابٌ . والثاني : قول المازني : بردٌّ الحرف الذي قبل الباء ، فيقول : رِبٌ . والثالث : قول الأخفش : برد فاء الكلمة ، فيقول : ضب (كذا في المخطوط) و لم يُبين هل يحرك الضاد أو يجلب همزة الوصل توصلا إلى النطق بالضاد الساكنة . والرابع : =

ذهب سيبويه إلى أن همزة الوصل تبقى على حالها ، قال : " ولو سَمَّيتَ رجلاً بـــ (ابْ) قلت : هذا اِبٌ ، وتقديره في الوصل : هذا ابٌ كما ترى ، تريد الباء ، وألف الوصل من قولك (اضرب) . وكذلك كل شيء مثله ، لا تُغَيِّرُه عن حاله " [1]، وقال السيرافي شارحاً : " وأما إذا سُمي بـــ (اِبْ) التي في اللفظ بالباء من (اِضرِبْ) ففيها ستة أقاويل ، قال سيبويه : أقول إذا ابتدأته : (إبٌ قد جاء) ، وإذا وصلته بكلام أسقطت ألف الوصل ، وبقيت الباء وحدها ، فأقول : هذا ابٌ، وقامَ ابٌ ، وما أشبه ذلك " [2].

والعلة عند سيبويه أن الاسم لا يختل بسقوط همزة الوصل ، قال : " لأنك تقول : إبٌ ، فيبقى حرفان سوى التنوين . فإذا كان الاسم ها هنا في الابتداء هكذا لم يختل عندهم أن تذهب ألفه في الوصل ، وذلك أن الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف ..."[3]. وقاس ذلك سيبويه على حذفهم ألف (أَب) وبقائه على حرف واحد دون التنوين ولا يختل ، فيقولون : (مَنَ ابٌ لك ؟) ، ولأن هذا شيءٌ لا يلزم في كل المواضع .

=قول المبرد : برد الكلمة إلى أصلها ، فيقول : اِضرب . ولم يبين هل يقطع الهمزة أو يبقيها على حالها . والخامس : قول الزجاج بجلب همزة الوصل وقطعها ، فيقول : إِبٌ . والسادس قول من قال : لا يجوز أن يُسمى بـــ (إب) ؛ لأنه يُحتاج إلى تحريك الباء ، وتحريكها يمنع من ألف الوصل. ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٣٩/٤-ب ، وما ينصرف ١٥٥ ، والنكت ٨٧٨/٢ ، وشرح الرضي ٥٤١/١/٢ . وذكر الرضي في شرحه على الكافية ٥٤٢/١/٢ أنه إذا كان قبل الساكن همزة وصل في فعل فيُؤتى بالهمزة مقطوعة كضاد (اِضْرِبْ) وإن كانت في الاسم كنون (انْطِلاق) كُمل بالحرف الذي بعده ، فتقول : اِنْطِ . ولم ينقل في ذلك خلافاً .

(١) الكتاب ٣٢٤/٣ . وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٥ .

(٢) شرح الكتاب ١٣٩/٤-ب ، وينظر : النكت ٨٧٨/٢ .

(٣) الكتاب ٣٢٤/٣ .

وذهب الزجاج إلى قَطْع همزة الوصل في هذا الموضع حين التسمية ، قياساً على المنقول من فعل مبدوء بهمزة وصل ، لأنه خرج عن بابه ، وكذلك الحرف الملفوظ به إذا نُقل إلى العلمية ، فقد خرج عن بابه ، قال : " إذا سميت رجلاً بـــ (اِبْ) فأقول : هذا إبٌ ، فأقطع ألف الوصل ؛ على ما أجمعوا عليه إذا سَموا رجلاً بـــ (اِضرِبْ) ، قالوا كلهم : (هذا إضربُ قد جاء) ، وقالوا : قَطَعنا الألف لأنا نقلناه من باب الأفعال إلى باب الأسماء فقطعنا ألفه . فكذلك فعلتُ أنا في (إب) لأني نقلته من باب اللفظ بحرف إلى التسمية ؛ وليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف الوصل " [1].

والراجح – عندي – ما ذهب إليه الزجاج ؛ لأنه خرج عن بابه من الحرفية إلى العلمية ، وقياساً على المنقول من فعل إلى اسم ، إذ أجمعوا على قطع همزته ، ولأنه ليس أصل التسمية أن يكون فيها ألف وصل كما ذكر الزجاج .

أما حجة سيبويه بأن الاسم لا يختل ، فهذا حديثٌ بعيد عما نحن فيه ؛ فالفعل (اِضرِبْ) ، بعد التسمية به ، لا يختل لو حُذفت منه همزة الوصل في الدَّرج ، فلماذا أجمعوا على قَطعها ؟ لا شك أنه لأمر غير ما ذكره سيبويه هنا ، وهو الدلالة على النقل من بابه إلى باب آخر ، وجعلُه على قياس الباب الجديد الذي نُقل إليه . وهذه علة يجتمع فيها الفعل والحرف باتفاق ، فيجب القطع .

المسألة الخامسة : في الأعلام المنقولة من جمل محكية مبدوءة بهمزة وصل :

من المشهور أن المحكيات لا تُغيَّر عن حالها [2]، وبناءً عليه فإن الأعلام المنقولة من جمل محكية مبدوءة بهمزة وصل ، تبقى الهمزة على وصلها ، ولا

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٦ . ويُنظر : شرح السيرافي ١٤٠/٤-أ، وينظر ١٤٠-ب ، والنكت ٨٧٩/٢

(٢) الكتاب ٣٢٦/٣، والمقتضب ٩/٤، والأصول ١٠٤/٢، وشرح المفصل ٢٨/١ .

يجوز أن تُقطع ، وقد سبق قول المبرد : " فإن وصلت قلت : (هذه سورة اقتربت الساعةُ) ؛ لأنها الآن فعل رفعت بها الساعة ، وسميت بهما جميعاً ..." [١] وقـــول ابن جني : " وقطع الهمزة من (إصمِت) مع التسمية به خالياً من ضميره ... " [٢]. وقول ابن الضائع في شرط قطع الهمزة في العلم المنقول من فعل : " إذا لم تنوِ ضميراً ، فإن نويت فيه ضميراً تركت الهمزة موصولة ؛ لأنك تحكيه على أنه فعل " [٣].

وسبق التنبيه إلى أن الصبان (ت١٢٠٦هـــ) قد عمم الحكم ، فجعله شاملاً لكل المنقولات ، بما فيها الجمل المحكية ، فأوجب قطع همزة الوصل من الجمل المبدوء بها بعد النقل ، ونسب ذلك إلى الأزهري في التصريح ، قال : " قوله : (يا ألمنطلق زيد) بقطع الهمزة ؛ لأن المبدوء بهمزة وصـــل فعلاً أو غيره إذا سُمي به يجب قطع همزته ، كمـــا أفـــاده في التصريح " [٤]. وتبعه الخضري (ت١٢٨٧هـــ) دون أن ينسبه إلى أحد [٥]. وتبعهم من المحدثين حسين والي دون نسبة أيضاً [٦].

وقد بَيَّنتُ فيما سبق أن نسبة ذلك إلى التصريح غير صحيحة ، وأن ما في التصريح خاص بالمنقول من أفعال مبدوءة بهمزة وصل [٧].

---

(١) المقتضب ٣/٣٦٦-٣٧٧، وينظر : ٤/١١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣ .

(٢) المبهج ١٤ . وينظر فيما سبق الأعلام المنقولة من أفعال .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع القسم الأول ٨٢٧ .

(٤) حاشية الصبان ٣/١٤٦ .

(٥) حاشية الخضري ٢/١١٨ .

(٦) كتاب الإملاء ٥٥ .

(٧) ينظر ما سبق (الأعلام المنقولة من أسماء) .

ويبدو لي أن هذا الإشكال نشأ في ذهن الصبان من اطلاعه على ما في التصريح ، إذ تحدث الأزهري (ت٩٠٥هـ) عن نداء ما فيه (أل) ، وأنه لا يجوز إلا في أربع صور ، إحداها : في اسم الله ، وتحدث عن قطع همزته ، ونَظَّرَ له بالمنقول من فعل تقطع همزته ، نحو (أُنصُرْ) . والثانية الجمل المحكية المبدوءة بـ (أل) ، نحو : (يا المنطلق زيدٌ) ، فيمن سُمي بذلك . ولم يتحدث في الثانية عن الهمزة ، لكنه قال بعد ذلك : " ومُقتضى ما قدمنا في (أُنصُرْ) قطعُ الهمزة . وإلى هاتين الصورتين إشارة الناظم بقوله : (إلا مع الله ومحكي الجمل) " [1]. فالظاهر أن الصبان قد تبادر إلى ذهنه من الجمع بين هاتين الصورتين على هذا النحو أن الحكم عليهما واحد من حيث قطع الهمزة . وليس الأمر كذلك ؛ لأن الأزهري قد نقل عن سيبويه في الموضع نفسه أن المحكيَّ لا يُغير نَقْلَ المتابع غيرِ المعترض [2].

من هذا نعلم أن قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة من جمل محكية خلافَ قول الجمهور ، إنما هي شُبهة وقع فيها الصبان ، لا أصل لها ، وتبعه الخضري ، وتبعهما حسين والي . والله أعلم بالصواب .

* * *

(١) شرح التصريح ١٧٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح التصريح ١٧٢/٢ .

المبحث الثالث: قطع همزة الوصل بعد الساكن :

رُوِيَتْ بعضُ القراءات التي قُطِعت همزة الوصل فيها على غير القياس ، لكنها تُحمل على الاستئناف عند الأقدمين ، وذلك نحو :

١- ما نَقَله ابن جني (ت٣٩٢هـ) عن أبي عمرٍو (ت١٥٤هـ) أنه قرأ : (حتى إذا إدَّارَكوا) [١] ، بقطع همزة الوصل ، وأنه قرأ أيضًا : (حتى إذا تداركوا) قال : " قَطْعُ أبي عمرٍو همزة (ادَّاركوا) في الوصل مُشكل ، وذلك أنه لا مانع من حذف الهمزة ، إذ ليست مبتدأة كقراءته الأخرى مع الجماعة . وأَمثَلُ ما يُصرفُ إليه هذا أن يكون وقف على ألف (إذا) مُمَيِّلاً بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي (تداركوا) فلما اطمأن على الألف لذلك القدر من التمييل بين القراءتين لزمه الابتداء بأول الحرف ، فأثبت همزة الوصل مكسورة على ما يجب من ذلك في ابتدائها ، فجرى هذا التمييل في التَّلوُّم [٢] عليه ، وتطاول الصوت به مجرى وِقفة التذكر في نحو قولك : قالوا – وأنت تتذكر – ألآن ، من قول الله سبحانه : (قالوا الآن)[٣] ، فَتَثْبُتُ الواو من قالوا ؛ لِتَلَوُّمك عليها ؛ للاستذكار ، ثم تُثبت همزة (الآن) ، أعني همزة لام التعريف "[٤].

ومثله ما نقله ابن جني أيضاً في قوله تعالى (اشتروُا الضلالة) [٥]، بإشباع الضمة على الواو للاستذكار ، ثم الابتداء بـــ (ألضلالة) بقطع همزة الوصل [٦].

---

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٣٨ .

(٢) التَّلَوُّم : الانتظار والتَّثَبُّتُ . اللسان (لوم) .

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٧١ .

(٤) المحتسب ٢٤٧/١ .

(٥) من سورة البقرة ، من الآية ١٦ .

(٦) المحتسب ٢٤٧/١ .

وقد قال ابن جني بعد ذلك : " و لايَحسنُ أن تقول : إنه قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا ، لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر . فأما في القرآن فمعاذ الله ، وحاشا أبي عمرٍو، ولا سيما وهذه الهمزة هنا إنما هي في فعل ... " [1]. فقد رفض ابن جني قطع همزة الوصل – هنا – بدون سبب ، ولا يُحمل كتاب الله على الضرورة ، وخاصة أنها هنا من أقبح الضرورات ؛ لأن الهمزة في فعل ، وإنما تكون الضرورة أخف في الأسماء كما سيأتي [2] . من هذا يبدو لي أنّ ابن جني التمس لها تعليلاً يسلُكُها في نظم القطع المحمول على القياسي .

٢- ومما يُحمل على الاستئناف ما نقله الفراء من قراءة أبي جعفر الرؤاسي وعاصم قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ أللَّهُ ﴾ [3] ، بقطع همزة الوصل في لفظ الجلالة [4] ، قال القرطبي : "على تقدير الوقف على (الم) كما يقدرون الوقف على أسماء الأعداد في نحو : واحدْ ، إثنان ، ثلاثة ، أربعة ، وهم واصلون "[5].

ومنه قراءة الشعبي ﴿ شَهادَهْ أَللهِ ﴾ [6]، قال ابن جني : " وأما سكون هاء (شهادهْ) فللوقف عليها ثم استُؤنِفَ للقسم ، وهو وجه حسن ؛ وذلك ليُستأنف القسم في أول الكلام فيكون أوقر له وأشد هيبة من أن يُدرج في عُرض القول " [7].

---

(١) المحتسب ٢٤٨/١ .

(٢) في المبحث الخامس : قطع همزة الوصل في الضرورة الشعرية .

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٩/١ .وينظر : كتاب السبعة ٢٠٠، ومختصر في شواذ القرآن ٢٥، والحجة لأبي علي ٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٤/١، المحرر الوجيز ٦/٣، والبحر المحيط ٣٧٤/٢، والارتشاف ١/ ٣٤٣، وأبو جعفر الرؤاسي ٤١ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١/٤، وينظر : الإنصاف ٧٤٥/٢ .

(٦) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦ .

(٧) المحتسب ٢٢١/١ . وينظر : البحر المحيط ٤٤/٤ .

وقد نقـــل ابن جني أيضاً عن الشعبي أنه قـــرأ ﴿ شَهادَةً أَللهِ ﴾ بتنوين (شهادةً) [1]، وقد وجهها ابن جني على الجمع بين حالي الوصل والوقف ، إذ قال : " ... فأقرّها مقطوعة كما تُقطع مبتدأة ، فقد جمع في هذه القراءة بين حالي الوصل والوقف . أما الوصل فلتنوين (شهادةً) ، وأما الوقف فلإثباته همزة الوصل التي إنما تُقطع إذا وُقف على ما قبلها ثم استُؤنفت " [2].

هذا تعليل الأقدمين ، ولكننا نلحظ أنّ ما قبل الهمزة في القراءات السابقة قد كان ساكناً ، سواء كان حرفَ مد أو حرفاً صحيحاً أو تنويناً . فالظاهر أنّ قطع همزة الوصل هنا له وظيفة صوتية وهو التخلص من التقاء الساكنين . وإلى ذلك نبه د. عبد اللطيف الخطيب إذ قال في تعليقه على قراءة عاصم وغيره (الٓمٓ أللهُ) بقطع الهمزة في الوصل : "... فقد قطع همزة الوصل بدلاً من تحريك الساكن الأول بحركة ما " [3]، وكذا علق على قراءة ﴿ شَهادَةْ أَللهِ ﴾ بقوله : " ... بالهاء الساكنة ، ثم قطع الألف بعدها هرباً من التقاء الساكنين " [4].

نخلص مما سبق إلى أنّ همزة الوصل قُطعت في هذا الموضع للتخلص من التقاء الساكنين ، وإن وجهه الأقدمون على الاستئناف .

وأما حكم القطع في هذا الموضع فإنه في غير القراءات القرآنية يُعَدُّ إحدى الوسائل الجائزة للتخلص من التقاء الساكنين .

* * *

---

(١) نفسهما .

(٢) المحتسب ٢٢١/١ .

(٣) التقاء الساكنين بين النص والقاعدة ٩٣ .

(٤) السابق ٩٦ .

المبحث الرابع: قطع همزة الوصل في (أسطاع) :

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (أسطاع) من (أطاع يُطِيع) ، زيدت السين عوضاً من سكون عين الفعل ؛ لأن الأصل (أَطْوَعَ) ، نُقلت فتحة الواو إلى الطاء ، فصار (أَطَوْعَ) ، ثم قُلِبَت الواو ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن [1].

فالهمزة على مذهبهم هي همزة قطع في الأصل ، وزيدت السين شذوذًا للعِوَض .

وذهب الفراء إلى أن (أسطاع) أصله (اِسْتَطَاع) ، بهمزة وصل ، وبالتاء ، حُذفت التاء ، وفُتحَت همزة الوصل ، وقُطعت شذوذاً ؛ تشبيهاً لها بـــ (أَفْعَلت) ، ومضارعُه : (يَسْطِيعُ) ــ بفتح الياء ــ قال ابن جني : " وقال الفراء : في هذا : شَبَّهوا (أَسْطَعْتُ بـــ (أَفْعَلْتُ) . فهذا يدل من كلامه على أن أصلها : (اِسْتَطَعْتُ) ، فلما حُذِفت التاء بقي على وزنه (اِفْعَلْتُ) ففتُحت همزته ، وقُطِعت " [2].

فالهمزة عند الفراء همزة وصل قُطِعَت شُذوذاً .

ويرى د.عبد الفتاح الحموز أن في مذهب سيبويه تكلفاً ، مرجحاً مذهبَ الفراء ، قال : " ويتراءى لي أن ما ذهب إليه الفراء أظهر ؛ لأنه لم يُعهد في لغتنا

---

(١) ينظر : الكتاب ١/٢٥، ٤/٢٨٥، ٤٨٣ ، وسر الصناعة ١/١٩٩، وتهذيب اللغة ٣/١٠٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ٣٥٨، واللباب ٢/٢٧٨، وشرح المفصل ١٠/٦، وشرح الملوكي ٢٠٧، والممتع ١/ ٢٢٤ ، وشرح الشافية ٢/٣٧٩، والارتشاف ١/١٠٦، واللسان (طوع) ، ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٣٣ (رسالة دكتوراه) .

(٢) سر الصناعة ١/٢٠٠، ويُنظر : أدب الكاتب ٦٠٧، والنكت ١/١٣٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٥٨ ، وشرح المفصل ١٠/٦، وشرح الملوكي ٢٠٨، والممتع ١/٢٢٦، وشرح الشافية ٢/٢٨٠، ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٣٤ .

تعويض الحرف من الحركة إلا في ثلاث كلمات ، وهي : أسطاع ، وأَهْراقَ ، وأَهْراحَ ، وهي مسألة تجعلنا نميل إلى مذهب الفراء ... " [1].

والراجح عندي مذهب سيبويه ؛ لما يأتي :

١- لوجود النظير ، وهي الكلمات الثلاث التي أشار إليها د.الحموز ؛ لأن تعويض الحرف من الحركة إن كان قليلاً فهو نادر ، والحملُ على النادر أولى من الحمل على الشذوذ في مذهب الفراء ؛ لأن النادرَ موافقٌ للقياس مع قِلَّته ، والشاذ مخالفٌ للقياس قَلَّ أو كَثُر [2].

٢- ما ذكره ابن جني من أنه اطرد عنهم (اِسْطَعْتُ) ، بحذف التاء مع بقاء همزة الوصل على حالها [3].

٣- أن من العرب من يقول (أسْطاعوا) بمعنى : (أطاعوا) [4] .

وبذلك أُقَدِّمُ مذهبَ سيبويه ؛ فالهمزة همزة قَطْعٍ باقيةٌ على أصلها .

والله أعلم .

* * *

(١) ظاهرة التعويض في العربية ١٠٨، ويُنظر : جهود الفراء الصرفية ٢٩٠ (ماجستير) ، ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٣٤ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ١٨٠/٢ .

(٣) سر الصناعة ٢٠١/١ .

(٤) تهذيب اللغة ١٠٤/٣ .

المبحث الخامس : قطع همزة الوصل في الضرورة الشعرية :

تُقْطَعُ همزة الوصل في الشعر للضرورة ، وهذه علة - أرى - كافية لتعليل القطع في هذا الموضع ، إلا أنّ النحاة لم يكتفوا بذلك ، بل حاولوا تعليله بوجهٍ يُقَرِّبُه من الموضع القياسي ، قال ابن عُصفُور (ت٦٦٩هـ) : " ما من ضرورةٍ إلا وهي يُحاوَلُ بها على وجهٍ تَصِحُّ عليه " [(١)]. وقد اتخذ قطع الهمزة في الشعر صورتين :

إحداهما : في أول الشطر الثاني من البيت .

والأخرى : في حَشوِ البيت .

أما الأول فكثير ؛ لأنه بمنزلة الابتداء ، وبذلك علله النحاة ، قال سيبويه متحدثاً عن سقوط همزة الوصل في الدَّرج : " واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصلِ تُحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام ... إلا أنْ تقطعَ كلامَك ، وتَستَأنفَ ، كما قالت الشعراء في الأنصاف ؛ لأنها مواضع فُصول ، فإنما ابتدءوا بعد قطع . قال الشاعر :

ولا يُبادِرُ في الشتاءِ وَليدُنا ... أَلْقِدرَ يُترِلُها بغيرِ جِعالِ[(٢)]

وقال لبيد [(٣)]:

أو مُذْهَبٌ جَدَدٌ على ألواحه ... أَلنَّاطِقُ المَزبورُ والمَختومُ "[(٤)].

---

(١) شرح الجمل ١٨١/٢ .

(٢) نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٣٧٣/٢ نقلاً عن سيبويه إلى حاجب بن حبيب يرثي سلمى بنت حذيفة بن بدر . ونسبه ابن عُصفور في ضرائر الشعر ٥٣ إلى لبيد ، ونقل عنه ذلك البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ١٨٨ ، والبيت ليس في ديوان لبيد . وهو بلا نسبة في الكامل ٩٧٧/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٥٧، والنكت ١٠٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ .

(٣) ديوانه ١٥١ .

(٤) الكتاب ١٥٠/٤ . وينظر : المنصف ٦٧/١، شرح الشافية ٢٦٦/٢، وشرح شواهدها ١٨٧، والضرائر للآلوسي ٩٢-٩٣ .

وحمل القزاز القيرواني (ت٤١٢هـ) ذلك إما على الابتداء أو على توهم الابتداء ، قال معلقاً على الشاهد السابق (ولا يبادرُ) : " فقَطَعَ الألفَ من (القدر) وهي ألف وصل ، وقال : إنما يكون في النصف الثاني من البيت ، كأنه موضع سَكَتَ فيه وابتَدَأ بها مقطوعة ، أو في موضعٍ يُتوهَّمُ هذا فيها " [١].

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) بعد استشهاده بالبيت :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ إتّسَعَ الخَرقُ على الرّاقعِ[٢]

" فأثبت همزة (اتسع) في حال الوصل ضرورة ، وهو هاهنا أسهل ؛ لأنه في أول النصف الثاني ، فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات ، وتبتدئ بالنصف الثاني ، فكأن الهمزة وقعت أولاً ، فاعرفه " [٣]. وعلل ابن عُصفور ذلك بأن همزة الوصل أُجريت في الدرج مجراها في الابتداء بها ، وأنه أكثر ما يكون ذلك في أول النصف الثاني [٤].

ونقل السيرافي (ت٣٦٨هـ) عن ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ذهابه إلى أن همزة (أل) همزة قطع[٥] ، لما كثرت في الكلام حذفوها استخفافاً ، محتجاً بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات [٦].

---

(١) ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٨ .

(٢) نسبه سيبويه في الكتاب ٢٨٥/٢ إلى أنس بن العباس ، من بني سُليم . وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١ وهو بلا نسبة في الكامل ٩٧٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤١/٤ .

(٣) شرح المفصل ١٣٨/٩ .

(٤) ضرائر الشعر ٥٣ . وينظر : شرح شواهد الشافية ١٨٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٢/٤ .

(٥) اشتهر نسبة هذا الرأي إلى الخليل في كثير من كتب النحو . ينظر : سر الصناعة ٣٣٤/١،وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، وابن كيسان النحوي ١٢٣، وأباه أبوحيان في التذييل ٢٢١/٣-٢٢٥ ، ونسبه إلى ابن كيسان ، ونقل عن ابن معزوز ردًّا على ابن مالك في هذا . وينظر : الارتشاف ٥١٣/١ . وانظر حواشي التمهيد لهذا البحث .

(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٧ .

وردَّ عليه السيرافي بأنهم قد يقطعون الهمزة في هذا الموضع مع غير (أل) ، كقوله : (.... إتسع الخرق ...) [1].

قلت : لا مانع عند من يرى أن همزة (أل) في الأصل همزة قطع ، أن تكون في مثل هذه المواضع قد راجعت أصلها ، فمن أصولهم أنّ : " الرجوع إلى الأصل أيسرُ من الانتقال عنه " ، كما سبق [2]. فإذا قُطعت في (أل) تكون قد راجعت أصلها عنده ، وإن كان القطع في غير (أل) يُعلل بما عالله الجمهور .

مما سبق نلحظ أن همزة الوصل قُطِعت في الشعر للضرورة ، وسَهَّل هذه الضرورة وُقوع الهمزة مبتدأة في أول المصراع الثاني ، أو يُتوهَّم فيها الابتداء غالباً ، أو أنها أجريت في الدرج مجراها في الابتداء . أو أنها راجعت أصلها القديم عند من يرى أن أصلها القطع ، وأنّ حكم قطعها في هذا الموضع ضرورة قد كَثُرَت .

وأما الموضع الآخر لقطع همزة الوصل في ضرورة الشعر ، فهو في حشو البيت ، وقد ذكره كثير من العلماء[3] ، ومن الشواهد التي استشهدوا بها على ذلك ما نقله الأخفش من قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوزَ الإثنين سِرٌّ فإنه بِنَشْرٍ وتَكثيرِ الوُشاةِ قَمينُ [4]

---

(١) نفسه .

(٢) الأشباه والنظائر ١٥٠/٢ . وانظر فيما سبق : الأعلام المنقولة من أسماء .

(٣) ينظر في ذلك : معاني القرآن للأخفش ١٢/١، وما يَحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٧٩، والمحتسب ٢٤٨/١، وسر الصناعة ٣٤١/١-٣٤٢، ودرة الغواص ٢٢١، واللباب ١٠٧/٢-١٠٨، وشرح المفصل ١٣٧/٩، وشرح الشافية ٢٦٥/٢، وشرح التصريح ٣٦٦/٢، والخزانة ٧/ ٢٠٢، والضرائر للآلوسي ٩٢ .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٠٥ ، وفي معاني القرآن للأخفش ١٢/١ . ورواية المبرد في الكامل ٨٨٣/٢ (الخلين) مكان (الإثنين) فلا شاهد . وهو ينسب البيت إلى جميل العذري ، وقد وَهَّمه المحقق .

وقول جميل :

ألا لا أرى إثنينِ أكرمَ شيمةً على حَدَثانِ الدَّهرِ مني ومن جُمْلِ[1]

وقول الراجز :

يا نَفسِ صَبراً كلُّ حَيٍّ لاقِ وكُلُّ إثنينِ إلى افتراقِ[2]

ويبدو لي أن الأخفش لا يخصُّ ذلك بالشعر ، بل كأنه يَعُدُّه لغةً نادرةً ، سواء كان في الشعر أو في غيره ؛ لأنه قبل استشهاده بالأبيات السابقة نقل سماعاً من غير الشعر ، قال: " وزعموا أن من العرب من يقطعُ ألف الوصل . أخبرني مَن أثق به أنه سمع من العرب من يقول : (يا إبني) فقَطَعَ " [3]، وأتبعه بالشواهد السابقة ، فأردفها بقوله : "وهذا لا يكاد يُعرف " . ولم يتحدث عن ضرورة الشعر . وحكمَ ابن جني على قطع همزة الوصل في حشو البيت بالقلة في الأسماء ، وبالأقل في الأفعال ، قال : " وقلما جاء في الشعر قطع همزة الوصل في الفعل ، وإنما يجيءُ الشيءُ النزر من ذلك في الاسم ، نحو قول جميل : ألا لا أرى ... وقول الآخر : يا نفسُ ... " [4]. وكذا ابن عُصفور حكم بقلة هذا [5].

وقد علل العُكبري القطع في هذا الموضع بأنه إجراء للوصل مُجرى الابتداء ، قياساً على إجراء الوصل مُجرى الوقف [6].

ولعل ما يُهَوِّنُ قطع همزة الوصل في حَشوِ البيت ، أنّ أغلب الكلمات التي قُطِعَت فيها همزة الوصل كانت أسماءً ، وقَطعُها في الأسماء أهون منه في الأفعال ؛

---

(١) سبق تخريجه في المبحث الأول : المسألة الثالثة .

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأول : المسألة الثالثة .

(٣) معاني القرآن ١٢/١ .

(٤) المحتسب ٢٤٨/١ .

(٥) ضرائر الشعر ٥٤، وينظر : شرح شواهد الشافية ١٨٣ .

(٦) اللباب ١٠٨/٢ .

لأن الأسماء بابها همزة القطع ، والأفعال بابها همزة الوصل . وبذلك فَسَّرَ ابن جني هذه الظاهرة ، قائلاً : "... إنما قَلَّ قَطْعُ همزة الوصل هذه في الفعل ، وجاء ما جاء من ذلك في الاسم ، حيث كان الفعل مَظِنَّةً من همزة الوصل ، وإنما تدخل من الأسماء ما ضارع الفعل . وباب همزات الأسماء أن تكون قَطعاً ، فلما غلب القطع عليها جرت الألسن على العادة ، واستجازوا قطع همزة الوصل لما ذكرنا " [1].

أخلص مما سبق إلى أن همزة الوصل تُقطعُ للضرورة الشعرية في أول المصراع الثاني من البيت بكثرة ، سَهّل ذلك أنها في حكم الابتداء ، وتُقطع قليلاً في حَشوِ البيت في الأسماء ، ويَضيقُ ذلك أكثر في الأفعال .

* * *

(١) المحتسب ٢٤٨/١ .

المبحث السادس: قطع همزة الوصل على لغة لبعض العرب :

بعض العرب يقطعون همزة الوصل مطلقاً ، في النثر والشعر ، ويبدو أنها لغة غريبة ، قال الأخفش (ت ٢١٥هـ) : " وزعموا أنّ مِنَ العرب مَنْ يقطع ألف الوصل . أخبرني مَنْ أَثِقُ به أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يقول : (يا إبني) فقطع ، همزة الوصل . وقال قيس بن الخطيم :

إذا جاوزَ الإثنين سِرٌّ فإنه بِنَشْرٍ وتَكثيرِ الوُشاةِ قَمينُ

وقال جميل :

ألا لا أرى إثنينِ أكرمَ شيمةً على حَدَثانِ الدَّهرِ مني ومن جُمْلِ

وقال الراجز :

يا نَفسِ صَبراً كلُّ حَيٍّ لاقِ وكُلُّ إثنينِ إلى افتراق

وهذا لا يكاد يُعرف " [1].

وذهب د. أحمد علم الدين الجندي – موافقاً باحثاً غربياً – في تفسير قطع همزة الوصل عند شعراء الحجاز إلى أنه ردة فعل منهم في مقابل تسهيل الهمزة عموماً عندهم ، ففي تعليقه على تحقيق أهل مكة الهمز في (النبي ، الذرية ، الخابية ، البرية) خلافاً للغة الفصحى وخلافاً للغتهم في تسهيل الهمز ، قال : " هو كَرَدٍّ فعلٍ عندهم لإحساسهم بشعورهم بالنقص في الظاهرة العامة عندهم ، وهي تسهيل الهمزة ، ولهذا يقول رابين : وكان شعراء الحجاز غالباً ما يعاملون همزة الوصل كأنها همزة قطع ، مبالغة منهم في تحقيقها ؛ لأنهم شعروا بتسهيلها فأراد الشعراء منهم تحقيقها حذلقة " [2].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٢/١ . وقد سبق في ضرورة الشعر .

(٢) اللهجات العربية في التراث ٣٤٠/١ . والحذلقة : التَّصَرُّف بالظَّرْف . والمتحذلق : المُتَكَيِّسُ ، وقيل : هو المُتَكَيِّسُ الذي يريد أن يزدادَ على قَدْرِه . ويقال : حَذْلَقَ الرجلُ وتَحَذْلَقَ إذا أظهرَ الحِذْقَ وادَّعى أكثرَ مما عنده . اللسان (حذلق) .

الخاتمة:

وفيهاوظائف قطع همزة الوصل :

وبعد : فقد حاولت في هذا البحث استقصاء مواضع قطع همزة الوصل ، والوقوف على عللها ، وبيان أحكامها ، فوقفت على اثني عشر موضعاً ، القطع في خمسة منها واجب ، وفي ثلاثة جائز ، وفي اثنين راجح ، وفي واحد ضرورة ، وهناك مِنَ العرب مَنْ لغته القطع مطلقاً .

ووجدت أن قطع همزة الوصل في دَرْجِ الكلام - مع كونه مخالفة للأصل - له فوائد متعددة ووظائف متنوعة صوتية ، ودلالية ، وشكلية :

فمن الوظائف الصوتية : القطع للتخلص من التقاء الساكنين ، كالقطع في اسم الجلالة على قول الجوهري ، وفي القطع بعد الساكن كما في بعض القراءات القرآنية المذكورة . وهذا يُعَدُّ استدراكاً على المتقدمين الذين جمعوا وسائل التخلص من التقاء الساكنين ، وأغفلوا هذه الوسيلة ، ومن هؤلاء : مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) عليه رحمة الله ، في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها .

ومن الوظائف الدلالية ما يأتي :

١- الدلالة على شبه الزائد على بنية الكلمة بما هو من بنيتها وتنزيله منزلته ، كما في النداء ، على القول الثاني ، وفي التذكر .

٢- الدلالة على التعويض عن حذف حرف أصلي ، كما في النداء ، على القول الثالث . وفي القسم للدلالة على التعويض عن حرف القسم المحذوف في قول أبي علي ، وللتعويض عن حرف القسم المحذوف في قول سيبويه .

٣- الدلالة على الخصوصية في نداء اسم الجلالة في القول الرابع .

٤- الدلالة على أصل الترتيب ، كما في تركيب (لا ها ألله ذا) في القسم .

٥- الدلالة على نقل الكلمة من باب إلى باب ، ولتأخذ سَمت الباب المنقولة إليه وقياسه ، كما في الأعلام المنقولة من أفعال ، ومن (أل) ، ومن حروف المعجم الساكنة المنطوق بها .

٦- الدلالة على الفرق بين الاستفهام والخبر ، كما في (أل) ، و(ايمُن) ، و(ايم) إذا دخلت عليهن همزة الاستفهام .

ومن الوظائف الشكلية :

١- القطع لأجل التغيير بناءً على أن التغيير يَأْنَسُ بالتغيير ، كما في نداء اسم الجلالة ، على القول الأول .

٢- القطع في الرسم ليكون دليلاً على القطع في النطق ، كما في التذكر .

٣- القطع انسجاماً مع الوظيفة النحوية للكلمة ، كما في (ألبتة) .

٤- المحافظة على الوزن الشعري ، كما في القطع للضرورة الشعرية .

ومع أن النحاة قد عللوا كل موضع قُطِعت فيه همزة الوصل في الدرج ، فإننا نجدهم قد حاولوا في كثير من هذه المواضع ربطه بالموضع القياسي (الابتداء أو الاستئناف) ، وحَمله عليه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ؛ تخفيفاً منهم للخروج عن الأصل .

والذي أراه هنا قطع همزة الوصل كتابة في كل المواضع ، الواجبة ، والجائزة ، والراجحة ؛ وذلك للإفادة مما يدل عليه القطع في كل موضع . وأوصي المجامع اللغوية أنْ تصدر قراراً بذلك . والله ولي التوفيق .

وقبل أن أختم أُنَبِّه على أن قطع همزة الوصل في الأعلام المنقولة من جمل محكية هو شُبهة لدى القائل بذلك ، لا أصل لها عند النحاة .

وبعد ، فما كان من توفيق فمن الله وحده ، وما كان من غير ذلك فمن نفسي والشيطان . اللهم اغفر الذنب ، واستر العيب ، واقبل التوب ، ووفقنا لما تحبه وترضاه . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . والحمد لله رب العالمين .

* * *

قائمة المصادر والمراجع :

١-**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ، لابن القطاع ، دراسة وتحقيق أحمد عبدالدائم ، (رسالة دكتوراه : ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م دار العلوم ، جامعة القاهرة).

٢-**أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة** ، د.عبدالله الجبوري ، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م بمساعدة الجامعة المستنصرية .

٣-**أدب الكاتب** ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م مؤسسة الرسالة، بيروت .

٤-**أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م، المجمع العلمي العربي ، دمشق .

٥-**الأشباه والنظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د.عبد العال مكرم ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٦-**الأصوات اللغوية** ، د. إبراهيم أنيس ، ١٩٩٩م ، مكتبة الأنجلو المصرية .

٧-**الأصول في النحو** ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٨-**إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس** ، تحقيق د.زهير غازي زاهد ، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت .

٩-**الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني** ، لأبي علي الفارسي ، مخطوط ، مكتبة شهيد علي ، اسطنبول .

١٠-**الإقناع في القراءات السبع** ، لأبي جعفر بن الباذش ، تحقيق د.عبدالمجيد قطامش ، ط١، ١٤٠٣هـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١١-**التقاء الساكنين بين القاعدة والنص** ، د. عبداللطيف محمد الخطيب ، جامعة الكويت ، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية ، الحولية الحادية والعشرون ١٤٢١-١٤٢٢هـ/٢٠٠٠-٢٠٠١م .

١٢-**الألفات** ، لابن خالويه ، تحقيق د. علي حسين البواب ، مكتبة المعارف ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الرياض .

١٣-**أمالي ابن الشجري** ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١٤-**أمالي الزجاجي** ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م دار الجيل ، بيروت .

١٥-**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، توزيع دار الباز بمكة المكرمة .

١٦-**ائتلاف النصرة** في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبداللطيف الزبيدي ، تحقيق د.طارق الجنابي ، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية .

١٧-**ابن الضائع وأثره النحوي** مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحه لجمل الزجاجي ، إعداد يحيى علوان البلداوي (رسالة دكتوراه : ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) جامعة الأزهر .

١٨-**ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان ، تحقيق د.مصطفى النماس ، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م مكتبة المدني ، القاهرة .

١٩-**اشتقاق أسماء الله** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د.عبدالحسين المبارك ، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٢٠-**البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق د.عياد الثبيتي ، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

٢١-**التبصرة والتذكرة** ، للصيمري ، تحقيق د.فتحي علي الدين ، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٢٢-**التبيين عن مذاهب النحويين** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

٢٣-**تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان ، ط٢ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة .

٢٤-**تذكرة النحاة** ، لأبي حيان ، تحقيق د.عفيف عبدالرحمن ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٥-**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.حسن هنداوي، ط١ ، دار القلم ، دمشق .

٢٦-**تفسير البحر المحيط** ، لأبي حيان ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الفكر .

٢٧-**التكملة** (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض .

٢٨-**التكملة والذيل والصلة** لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصغاني ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

٢٩-**التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح** ، لابن بري ، تحقيق مصطفى حجازي ، ط١ ١٩٨٠م مجمع اللغة العربية ، القاهرة .

٣٠-**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، تحقيق د.عبدالرحمن علي سليمان ، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

٣١-**الجامع لأحكام القرآن** ، للقرطبي ، ط٢، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣٢-**الجنى الداني في حروف المعاني** ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د.فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٣٣-**جهود الفراء الصرفية** ، لمحمد علي خيرات (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

٣٤-**حاشية الخضري** على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط يوسف البقاعي ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م دار الفكر ، بيروت .

٣٥-**حاشية الصبان** على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة.

٣٦-**حاشية العليمي** على شرح التصريح = شرح التصريح .

٣٧-**خـــزانة الأدب ولـــب لباب لسان العرب** ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ط٣، ١٤٠٩هـــ١٩٨٩م مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٣٨-**الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٩-**دراسات في علم اللغة** ، د. كمال محمد بشر ، ط٩ ، ١٩٨٦ ، دار المعارف بمصر .

٤٠-**درة الغـــواص في أوهـــام الخواص** ، للحريري ، تحقيق د.عبدالله الحسيني ، ط١، ١٤١٧هـــ-١٩٩٦م المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

٤١-**ديوان جميل بثينة** ، تحقيق د. حسين نصار ، ١٩٦٧م ، القاهرة .

٤٢-**ديـــوان شـــعر المثقب العبدي** ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩١هـــ-١٩٧١م .

٤٣-**ديوان عمر بن أبي ربيعة =** شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة

٤٤-**ديوان قيس بن الخطيم** عن ابن السكيت وغيره ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، ط١ ، ١٣٨١هـــ ١٩٦٢ ، مكتبة دار العروبة .

٤٥-**ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، ١٣٨٦هـــ - ١٩٦٦م ، دار صادر .

٤٦-**رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، ط٢، ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥م دار القلم ، دمشق .

٤٧-**الزاهر في معاني كلمات الناس** ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق د.حاتم الضامن ، ط ١، ١٤١٢هـــ-١٩٩٢م مؤسسة الرسالة .

٤٨-**السبعة في القراءات** ، لأبي بكر بن مجاهد ، تحقيق د.شوقي ضيف ، ط٢، ١٩٨٠م ، دار المعارف .

٤٩-**ســـر صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق د.حسن هنداوي ، ط١، ١٤٠٥هـــ ١٩٨٥م دار القلم ، دمشق .

٥٠-**السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي** ، د. محمود فجال ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م نادي أبها الأدبي .

٥١-**شرح أبيات سيبويه** ، **لابن السيرافي** ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩م ، دار المأمون للتراث .

٥٢-**شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم (بدر الدين محمد) ، تحقيق د.عبدالحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .

٥٣-**شرح ألفية ابن معط** ، لأبي جعفر الرعيني ، السفر السابع ، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم ، (رسالة دكتوراه : ١٤١٧هـ -١٩٩٧م) جامعة أم القرى .

٥٤-**شرح ألفية ابن معط** ، لعبد العزيز بن جمعة القواس ، تحقيق علي موسى الشوملي ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مكتبة الخريجي ، الرياض .

٥٥-**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٦-**شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م هجر للطباعة ، مصر .

٥٧-**شرح التصريح على التوضيح** ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .

٥٨-**شرح التصريف** ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق د.إبراهيم البعيمي ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ مكتبة الرشد ، الرياض .

٥٩-**شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، عبد أ.علي مهنا ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار الكتب العلمية ، بيروت

٦٠-**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، تحقيق د.حسن الحفظي و د. يحيى مصري ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

٦١-**شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق د.عبدالمنعم هريدي ، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

٦٢-**شرح اللمع** ، للأصفهاني أبي الحسن الباقولي ، تحقيق د.إبراهيم أبو عباة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٦٣-**شرح المفصل** ، لابن يعيش الحلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة .

٦٤-**شرح الملوكي في التصريف** ، لابن يعيش الحلبي ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م المكتبة العربية ، حلب .

٦٥-**شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبوجناح ، وزارة الأوقاف ، بغداد .

٦٦-**شرح جمل الزجاجي** لابن الضائع = ابن الضائع وأثره النحوي .

٦٧-**شرح شافية ابن الحاجب** ، لرضي الدين الإستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٨-**شرح شواهد شرح الشافية** = شرح شافية ابن الحاجب .

٦٩-**شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، مخطوط ، نسخة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ نحو .

٧٠-**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧١-**الصاحبي** ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

٧٢-**الصحاح** ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، ط٤، ١٩٩٠م دار العلم للملايين .

٧٣-**صحيح البخاري بشرح الكَرْماني** ، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٧٤-**ضرائر الشعر** ، أو كتاب ما يسوغ للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق د.محمد زغلول سلام ود.مصطفى هدارة ، ١٩٧٣م منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٧٥-**ضرائر الشعر** ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ١٩٨٠م دار الأندلس .
٧٦-**الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** ، لمحمود شكري الآلوسي ، دار البيان ، بغداد ، دار صعب ، بيروت .
٧٧-**ظاهرة التعويض في العربية** وما حُمل عليها من المسائل ، د. عبدالفتاح حموز ، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م دار عمار ، عمان .
٧٨-**عقد الخَلاص في نقد كلام الخلاص** ، لابن الحنبلي ، تحقيق نهاد حسوبي ، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٧٩-**عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد** ، للسيوطي ، تحقيق أحمد عبد الفتاح وسمير حسين ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار الكتب العلمية ، بيروت .
٨٠-**علل النحو** ، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق ، تحقيق د.محمود جاسم الدرويش ، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م مكتبة الرشد ، الرياض .
٨١-**عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، لبدر الدين العيني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
٨٢-**العين** ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م مؤسسة الأعلمي ، بيروت .
٨٣-**فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، والشيخ عبدالعزيز بن باز ، دار الفكر .
٨٤-**الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة** ، لابن عابدين ، تحقيق د.حاتم الضامن ، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م دار الرائد العربي ، بيروت .
٨٥-**الكامل في اللغة والأدب** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦مؤسسة الرسالة ، بيروت .
٨٦-**الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ط٢، ١٩٧٧م مكتبة الخانجي ، القاهرة .
٨٧-**كتاب الإملاء** ، لحسين والي ، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م دار القلم ، بيروت .

٨٨-**الكشاف** ، للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت .

٨٩-**الكليات** (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء الكفوي ، عناية د.عدنان الدرويش ، ومحمد المصري ، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٩٠-**لباب الإعراب** ، لمحمد الإسفراييني ، تحقيق د.بهاء الدين عبدالرحمن ، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م دار الرفاعي ، الرياض .

٩١-**اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : ج١ د.غازي طليمات ، وج٢ الأستاذ عبدالإله نبهان ، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي .

٩٢-**لسان العرب** ، لابن منظور ، تنسيق وتعليق وفهرسة : علي شيري ، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٩٣-**اللهجات العربية في التراث** ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب .

٩٤-**ليس في كلام العرب** ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م مكة المكرمة .

٩٥-**ما يحتمل الشعر من الضرورة** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.عوض القوزي ، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

٩٦-**ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د.هدى قراعة ، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٩٧-**المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لابن جني ، تحقيق د.حسن هنداوي ، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت .

٩٨-**مجالس العلماء** ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م مكتبة الخانجي في القاهرة ، ودار الرفاعي في الرياض .

٩٩-**مجالس ثعلب** ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ط٥، ١٩٨٧م دار المعارف ، القاهرة .

١٠٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح** ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م دار سزكين ، اسطنبول .

١٠١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق الشيخ عبدالله الأنصاري وآخرين ط١، رئاسة المحاكم والشؤون الدينية ، قطر .

١٠٢- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م معهد المخطوطات .

١٠٣- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه**، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

١٠٤- **المخصص** ، لابن سيده ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٠٥- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، للسيوطي ، تحقيق محمد جاد وآخرين ، دار الجيل ، بيروت ودار الفكر .

١٠٦- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م مطبعة المدني ، القاهرة .

١٠٧- **المسائل المشكلة (البغداديات)** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد .

١٠٨- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٠٩- **المستوفى في النحو** ، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان ، تحقيق د.محمد بدوي المختون ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م دار الثقافة العربية ، القاهرة .

١١٠- **مشكلة الهمزة العربية** ، د.رمضان عبدالتواب ، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

١١١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، لأحمد الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

١١٢- **معاني الحروف** ، المنسوب للرماني (وهو لابن فضال المجاشعي) ، تحقيق د.عبدالفتاح شلبي ، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة .

١١٣- **معاني القرآن** ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق د.هدى قراعة ، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م مكتبة الخانجي ، القاهرة .

١١٤- **معاني القرآن**، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار السرور ، بيروت .

١١٥- **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق د.عبدالجليل شلبي ، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، عالم الكتب ، بيروت .

١١٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، ط٦، ١٩٨٥م دار الفكر ، بيروت .

١١٧- **المفصل** ، للزمخشري ، تحقيق د.محمد عزالدين السعيدي ، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م ، دار إحياء العلوم ، بيروت .

١١٨- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ١٩٨٢م منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد .

١١٩- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .

١٢٠- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور ، تحقيق د.فخرالدين قباوة ، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٧٨م دار المعرفة ، بيروت .

١٢١- **المنصف** ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م مطبعة مصطفي البابي الحلبي ، مصر .

١٢٢- **منهج الكوفيين في الصرف** ، لمؤمن بن صبري غنام ، (رسالة دكتوراه : ١٤١٨هـ -١٩٩٧م) جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

١٢٣- **الموفقي في النحو** ، لابن كيسان ، تحقيق د.عبدالحسين الفتلي وهاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، وزارة الإعلام العراقية ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

١٢٤- **النحو الوافي** ، لعباس حسن ، ط٥، دار المعارف .

١٢٥- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م معهد المخطوطات العربية ، الكويت .

١٢٦- **الهمزة في اللغة العربية** ، لخالدية محمود البياع ، ط١، دار ومكتبة الهلال ١٩٩٥م بيروت .

١٢٧- **الهمـــزة مشكلاتها وعلاجها** ، لأحمد شوقي بدوي النجار ، ط١، دار الرفاعي ١٩٨٤م الرياض .

* * *